

Distr.: General
20 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 23 كانون الأول/ديسمبر 2021، الساعة 20:00

الرئيس: السيد مارغاريان (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 135 من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند 139 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند 141 من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند 142 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند 149 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند 145 من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند 146 من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

البند 136 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند 147 من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة

البند 148 من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

البند 165 من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-19686 (A)



الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في ما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

مشروع تقرير اللجنة الخامسة

البند 136 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة

للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3) التي اعتمدتها الجمعية.

4 - وأردف قائلاً إن الآلية تتلقى تمويلاً كافياً، حيث تغطي التبرعات التي يقدمها عدد من الدول الأعضاء نفقاتها بالكامل. وأضاف قائلاً إنه من الواضح إذن أن إدراج الآلية في الخطة البرنامجية المقترحة والميزانية العادية لا يُعزى إلى نقص التمويل، بل سببه رغبة الأمين العام، الذي زجت به مجموعة من الدول في مغامرة سياسية، في إضفاء مزيد من الشرعية على هذا الجهاز غير القانوني. واسترسل قائلاً إن سوريا ليست سوى مثال واحد على حالة بلد صار غير مرغوب فيه في نظر مجموعة من الدول وجعل منه عبوة وعوقب في انتهاك للأسس القانونية للمنظمة. وقال إن سوريا إن كانت هي التي استهدفت اليوم، فغداً قد تدور الدائرة على أي بلد آخر ليستهدف بآلية مماثلة، في انتهاك للوثائق التأسيسية للمنظمة أيضاً، ولا سيما ميثاقها. وأوضح أن الاتحاد الروسي يرى أن قرار الجمعية العامة 248/71 قرار باطل، وقال إن الاتحاد الروسي لا يعترف بالآلية، ويدعو جميع الوفود الأخرى إلى تأييد التعديل بالتصويت لصالحه.

5 - السيد آمان (سويسرا): تكلم أيضاً باسم ليختنشتاين، فأعرب عن أسف وفدي البلدين لتقديم مشروع القرار A/C.5/76/L.5 الذي يهدف إلى تقويض سلطة الجمعية العامة والإرادة الصريحة التي أعربت عنها. وقال إن الجمعية العامة أكدت مراراً وبأغلبية كبيرة اعترافها تمويل الآلية من الميزانية العادية، وذلك منذ وقت إنشائها الآلية وحتى اللحظة التي دعت الأمين العام فيها إلى إدراج التمويل اللازم للآلية في الميزانية العادية لعام 2020، ورحبت بكل خطوة على هذا الدرب. ومع مرور الوقت، أصبحت الآلية جزءاً لا يتجزأ من الميزانية العادية للمنظمة. وأعرب عن أسف وفدي البلدين لأن مجموعة صغيرة من البلدان ما زالت تتحدى الإرادة التي أعربت عنها الدول الأعضاء، على نحو يشكل سابقة سيئة للجنة الخامسة. واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده يدعو إلى إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/76/L.5، وسيصوت ضد ذلك المقترح تأييداً منه لنزاهة الجمعية العامة وسلطانها. وأضاف أن وفد بلده يعتزم أيضاً التصويت ضد مشروع القرار A/C.5/76/L.6 المتعلق بالميزانية البرنامجية الذي سيُعرض في وقت لاحق من هذه الجلسة.

1 - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن بعض مشاريع القرارات والمقررات التي ستُعرض عليها لم تُعتمد إلا مؤخراً بصورة غير رسمية، وهي بالتالي مؤقتة، رهنا بالاستعراض التحريري ومراقبة الجودة، وغير متاحة إلا بالإنكليزية. وستصدر باللغات الرسمية الست في أسرع وقت ممكن. وقال إنه في ظل مراعاة التامة لقرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات، يقر بما أبدته اللجنة من مرونة في المضي قدماً على هذا الأساس لكي تختتم أعمالها في الجزء الرئيسي من الدورة.

البند 135 من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/C.5/76/L.7)

مشروع القرار A/C.5/76/L.7: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

2 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.7.

البند 139 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/C.5/76/L.3 و A/C.5/76/L.5)

مشروع القرار A/C.5/76/L.5: تخطيط البرامج

3 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): تكلم أيضاً باسم إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والصين، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكازاخستان، وكوبا، ونيكاراغوا، فقال في معرض تقديمه مشروع القرار إن جميع السرود والإشارات المتعلقة بالآلية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ستُحذف من البرنامج 6، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، عملاً بالتعديل الوارد في مشروع القرار، لأن إنشاء الآلية وإدراجها لاحقاً في الميزانية العادية قد صاحبتها انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة المتعلق بالمسائل المالية والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل إجرائه

6 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن ما يسمى الآلية قد أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة 248/71، وهو قرار لم يحظ بتوافق الآراء، مما يشكل خرقاً للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رُسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تُقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن. وأضاف أن الحالة في سوريا توجد قيد نظر مجلس الأمن، الذي ما زال يمارس سلطته في هذا الصدد. وبالتالي، فإن تدخل الجمعية العامة في عمل مجلس الأمن هو بمثابة انتهاك صارخ للميثاق، ولا سيما المواد 8-12، التي تحدد صراحة ولاية الجمعية العامة وسلطاتها التي ليس من بينها الحق في إنشاء كيانات قانونية مثل الكيان الذي يسمى الآلية. وعلل ذلك قائلاً إن تلك الصلاحية منوطة بمجلس الأمن وحده.

7 - وأضاف قائلاً إن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تقدم أي طلب للحصول على مساعدة تقنية من الأمم المتحدة لإنشاء جهاز مثل الآلية، ولم تتشاور الأمم المتحدة مع هذه الحكومة بشأن هذه المسألة ولم تطلب موافقتها. وذكر أن حكومة الجمهورية العربية السورية، شأنها في ذلك شأن أي حكومة أخرى، لا يمكن أن تقبل بجمع الأدلة، أو ما يُزعم أنه أدلة، من جانب كيان خارجي مثل الآلية التي أنشئت دون موافقة من البلد المعني أو تشاور معه، ولا توفر حتى الحد الأدنى من الضمانات للحفاظ على تسلسل العهدة على نحو ما يقتضيه القانون الجنائي الدولي.

8 - وأردف قائلاً إن الحكومات التي تدعم الآلية وتروج لها تحاول ببساطة توريث المنظمة والدول الأعضاء فيها في تمويل كيان غير قانوني، فتلقي بالعبء المالي المرتبط بها على كاهل الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن الآلية مفتوحة من حيث الوقت والنطاق، ولا تخضع لأي من قواعد الميثاق. وقال إن العملية السياسية سوف تمضي قدماً في سوريا على الرغم من كل العقبات التي تعترض طريقها، بطريقة وبوتيرة يحددها السوريون أنفسهم، وستكون الهيئات الوطنية مسؤولة عن نزاهتها وجبر الضرر. وقال إن الأمم المتحدة يجب عليها أن تضمن حياد تلك العملية السياسية ونزاهتها، وأن تمتنع عن ذلك النوع من التسييس الذي تمارسه الدول الأعضاء الداعمة للآلية.

وأضاف قائلاً إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار، والنأي بنفسها عن كيان غير قانوني؛ ولا سيما في ضوء الخلافات التي تدور داخل لجنة البرنامج والتسيق بشأن الآلية؛ ورفض أي مشاركة فيها؛ ومقاومة كل المحاولات الرامية إلى تمويلها من ميزانية المنظمة.

9 - السيد إرمان (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي ألبانيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، بالإضافة إلى أندورا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وموناكو، فقال إن اللجنة الخامسة، بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المكلفة بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، ينبغي أن تكفل التنفيذ الكامل للولايات التي تضعها الدول الأعضاء والمحافل التشريعية الأخرى. وقال إن هذا يستلزم التقيد بالولايات، التي ينبع التكاليف الصادر بها من القرارات والمقررات، وليس من المفاوضات. وينبغي للجنة أن تمتنع عن إجراء مناقشات تعنى بها محافل الأمم المتحدة الأخرى.

10 - واسترسل قائلاً إن الجمعية العامة قد وافقت في قرارها 248/71، على ولاية الآلية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان احترام وتنفيذ ذلك القرار. وأضاف أن مشروع القرار المعروض على اللجنة، باقتراحه حذف جميع السرود والإشارات المتعلقة بالآلية، من شأنه أن يشكل انتهاكاً للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة ويتعارض مع ممارسة اللجنة المتمثلة في السعي إلى اتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء. وقال إن الاتحاد الأوروبي، بناء على ذلك، يعرب عن أسفه لتقديم مشروع القرار، وأنه سيصوت ضده، ويحث الوفود الأخرى على أن تحذو حذوه.

11 - السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني (قطر): قالت إن الآلية تضطلع بدور هام بوصفها الجهة الوديدة الرئيسية للأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في سوريا. فقارير الآلية المقدمة إلى الجمعية العامة توضح أنها أحرزت تقدماً في تنفيذ الولاية المسندة إليها. وقالت إنها تستحق التنويه لالتزامها بأعلى المعايير المهنية، مما يضمن الكفاءة في عملها. وقالت إنه لا بد من تخصيص موارد للآلية من الميزانية العادية،

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تشاد، الجزائر، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، السنغال، سورينام، صربيا، الصومال، العراق، عمان، غابون، غانا، الفلبين، فيجي، فييت نام، كمبوديا، ليبيا، ليسوتو، مالي، مصر، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند.

13 - وقد رفض مشروع القرار بأغلبية 88 صوتا مقابل 22 صوتا، وامتناع 45 عضوا عن التصويت.

مشروع القرار A/C.5/76/L.3: تخطيط البرامج

14 - السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني (قطر): قالت إن وفد بلدها يود أن يقترح تعديلا شفويا على مشروع القرار، يتمثل في إدراج العبارة التالية:

توافق كذلك على الخطة البرنامجية للبرنامج 6، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/76/6 (Sect. 8))؛

15 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده، الذي يعارض التعديل الشفوي المقترح، يود أن يدعو إلى إجراء تصويت مسجل عليه.

16 - وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجل على التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثلة قطر على مشروع القرار A/C.5/76/L.3.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكي، توغو،

وفقا لأحكام القرار 248/71، إذا أُريد لها الوفاء بولايتها. ثم ختمت بيانها قائلة إن قطر ستصوت، بناء على ذلك، ضد مشروع القرار A/C.5/76/L.5.

12 - وبناء على طلب ممثل سويسرا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/76/L.5.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، وتوغو، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سري لانكا، الصين، طاجيكستان، غينيا الاستوائية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، ناميبيا، نيكاراغوا.

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكي، تونس، توغو، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

- 17 - واعتمد التعديل الشفوي بأغلبية 92 صوتاً مقابل 16 صوتاً، مع امتناع 40 عضواً عن التصويت.*
- 18 - السيد إيفسينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده قد أعرب عن تأييده للتعديل الذي اقترحه الاتحاد الروسي ولكنه لم يؤيد التعديل الذي اقترحه قطر لأن قرار إنشاء الآلية قد تم اتخاذه في انتهاك للصلاحيات الأساسية لمجلس الأمن. وأردف قائلاً إن مسألة إنشاء هذه الهياكل الدولية تقع ضمن اختصاص ذلك الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، الذي يتحمل مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. وأشار إلى أن الجمعية العامة اعتمدت القرار المنشئ للآلية في غياب توافق الآراء، وفي ظل وجود خلافات جوهرية بين الوفود. وعليه، فإن بيلاروس لا تؤيد الجزء من القرار المتعلق بتخطيط البرامج المتصل بتمويل الآلية. وأضاف أن رصد اعتمادات للآلية من الميزانية العادية مع العلم بأن المنظمة تواجه تحديات مالية خطيرة ودون محاولة إيجاد مصادر بديلة للتمويل يبدو أنه مفض إلى نتائج عكسية.
- 19 - السيد تور دي لا كونسيبسيون (كوبا): قال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/76/L.3، ولكنه يود أن يوضح أنه يعارض إدراج الآلية في القرار، فهي كيان غير قانوني ينتهك سيادة الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زيمبابوي، سري لانكا، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون، كوبا، نيكاراغوا.

المعارضون:

- الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زيمبابوي، سري لانكا، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون، كوبا، نيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

- 20 - السيد إرمان (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية بالإضافة إلى أندورا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وموناكو فقال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يكفل الاحترام الكامل لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها وتنفيذها، بما في ذلك المتعلقة منها بالآلية. وأردف قائلاً إن وفد بلده يكرر تأكيد دعمه الثابت للآلية، من منطلق إيمانه القوي بأن فعالية ولاية الآلية، وأعمالها، على النحو المبين في الخطة البرنامجية، هي مفتاح تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية الأشد خطورة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ولهذه الأسباب، فقد أيد التعديل الذي اقترحه قطر.
- 21 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يود أن يكرر تأكيد موقف بلده الثابت، وهو رفض الاعتراف بالآلية، للأسباب

أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تشاد، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، صربيا، العراق، عمان، غابون، غانا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فيجي، فييت نام، كينيا، لبنان، ليبيا، مالي، مصر، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، نيبال، الهند.

* أبلغت وفود الأردن، والسنغال، وليسوتو اللجنة لاحقاً بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت؛ وأبلغ وفد لبنان بأنه كان ينوي الامتناع عن المشاركة في التصويت.

البند 142 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/76/L.8)

مشروع القرار A/C.5/76/L.8: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

26 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.8.

البند 149 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/C.5/76/L.9)

مشروع القرار A/C.5/76/L.9: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

27 - الرئيس: قال إنه يريد أن يؤكد تقاهما مفاده أن ثلاث دول في المستوى باء - البحرين وجزر البهاما والمملكة العربية السعودية - ستُمنح على أساس استثنائي لفترة جدول الأنصبة المقررة 2022-2024 فقط خصومات بنسبة 7,5 في المائة على معدلات أنصبتها المقررة، وأن تلك الخصومات سيتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على أساس تناسبي.

28 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.9.

البند 145 من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/76/L.14)

مشروع القرار A/C.5/76/L.14: النظام الموحد للأمم المتحدة

29 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.14.

البند 146 من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/C.5/76/L.15)

البند 136 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/76/L.15)

مشروع القرار A/C.5/76/L.15: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

30 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.15.

التي سبق شرحها. وتساءل قائلاً: هل يتوقع أي عضو في الأمم المتحدة أن توافق الجمهورية العربية السورية على جمع الأدلة من قبل كيان أنشئ دون استشارتها أو الحصول على موافقتها ويبعد آلاف الكيلومترات عن حدودها؟ وأضاف أنه على الرغم من الظروف التي خلفتها الحرب الإرهابية على بلده، فإن الجمهورية العربية السورية فخورة بمؤسساتها القضائية والأمنية. وأضاف قائلاً إن بلده يمتلك ما يلزم من قدرة وإرادة لتحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة وجبر الضرر، وليس من خلال آلية مقرها جنيف تجمع الأدلة دون التقيد بالمعايير الإجرائية أو القانونية للأمم المتحدة أو المعايير الإجرائية أو القانونية الدولية أو الوطنية.

22 - واعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.3 بصيغته المعدلة شفويا.

23 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده ينأى بنفسه بشدة عن قرار إدراج مخصصات لتمويل الآلية في الخطة البرنامجية. وأضاف أن الآلية ليست لها صلة بالجمهورية العربية السورية بأي حال من الأحوال، بل صلتها بالدول الراعية لها التي ترغب في التخلص من عبء تمويلها ونقله إلى الدول الأعضاء الأخرى.

24 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي)، والسيدة لانو (نيكاراغوا)، والسيد تشنغ لي (الصين)، والسيد تور دي لا كونسيبسيون (كوبا)، والسيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، والسيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد بايلي أنخليري (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، والسيد إيفسينكو (بيلاروس)، والسيدة مونيز بونس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالوا إن وفود بلدانهم تود أن تتأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتصل بالصياغة المتعلقة بالآلية.

البند 141 من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/C.5/76/L.4)

مشروع القرار A/C.5/76/L.4: خطة المؤتمرات

25 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.4.

التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الإبادة الجماعية في عام 1994 ضد التوتسي، وضمان تقديمهم إلى العدالة ومحاسبتهم. وأضاف أن الدول الأعضاء يجب عليها أن تكفل امتلاك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها، لا سيما في ضوء المحاكمة المقبلة لفيليسيان كابوغا، أحد مدبري الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء أيضا أن تكفل امتلاك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للموارد اللازمة لتقديم الهاربين المتبقين الذين ما زالوا طلقاء إلى العدالة، حتى يحاسبوا على جرائمهم. وختم حديثه قائلا إن كفالة العدالة للناجين على المحك.

36 - السيد شيللا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفد بلده يود أن يكرر النداء الذي يدعو إلى إجراء تحقيق خاص في ممارسات موظفي الآلية الدولية.

البند 165 من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/C.5/76/L.11)

مشروع القرار A/C.5/76/L.11: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

37 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.11.

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في ما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/C.5/76/L.13)

مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة: A/C.5/76/L.13 الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في ما يتصل بالميزانية البرنامجية لعام 2022

38 - اعتمدت مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.5/76/L.13.

39 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على الرغم من أن وفد بلده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشاريع المقررات

البند 147 من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/C.5/76/L.12)

مشروع القرار A/C.5/76/L.12: إقامة العدل في الأمم المتحدة

31 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.12.

البند 148 من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/C.5/76/L.16)

مشروع القرار A/C.5/76/L.16: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

32 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.16.

33 - السيد إيبوا إيبونغي (الكاميرون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن المجموعة من أشد المدافعين عن ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 1966 (2010). وأضاف أن المجموعة ترى أنه يجب تقديم مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة، أيا كانوا، وأنها لهذا السبب تود أن تواصل الآلية الدولية عملها على الرغم من جائحة كوفيد-19 وأن تتاح لها إمكانية الحصول على الموارد البشرية والمالية الكافية، بما يتناسب مع ولايتها ومسؤولياتها. وأضاف أن مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الأخرى يجب ألا يفلتوا من العقاب أبدا. ولذلك ستواصل المجموعة توجيه طلبها إلى الأمين العام لدعم عمل الآلية الدولية حتى تتاح الفرصة للضحايا والناجين الذين ينتظرون العدالة أن يروها تتحقق.

34 - وأردف قائلا إن المجموعة لاحظت اتجاها نحو إلغاء الوظائف وندهبها، وإعادة ندبها وإعادة تصنيفها في فرعي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في أروشا ولاهاي، ويوجد لديها بعض التساؤلات في هذا الصدد. وقال إن مقترح الميزانية الحالي، بصيغته التي اعتمدت للتو عن طريق مشروع القرار، يدعو إلى نفس النوع من إلغاء الوظائف، وندهبها، وإعادة ندبها، وإعادة تصنيفها، ويشكل مثار قلق للمجموعة التي تدعو الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل في إدارة الموارد البشرية في إطار الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

35 - السيد تونا (رواندا): قال إن رواندا تولي أهمية كبيرة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية كوسيلة لتحقيق العدالة في سياق

41 - وأضاف قائلاً إن الآلية تجري تحقيقاً ذا دوافع سياسية خارج إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونتائج التحقيق، أو بالأحرى نتائج المزعومة، لا علاقة لها بالعدالة. والاتحاد الروسي لا يعترف بالآلية. وبناء عليه، فإنه يعول على جميع الوفود في تأييد التعديل المقترح.

42 - السيد إرمان (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، إضافةً إلى أندورا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو، فأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي لتقديم مشروع القرار A/C.5/76/L.6، وأعرب عن الرغبة في طرحه لتصويت مسجل. وقال إن اللجنة الخامسة، بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المكلفة بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، ينبغي أن تكفل التنفيذ الكامل للولايات التي أنشأتها الدول الأعضاء والمحافل التشريعية الأخرى، وأن تكفل، لتحقيق تلك الغاية، توفير الموارد الكافية لتلك الولايات. وأعرب عن الاعتقاد القوي لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن شرط تمويل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، من الميزانية العادية، هو شرط لا لبس فيه.

43 - وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة أنشأت ولاية الآلية في قرارها 248/71. ودعت الجمعية، في الفقرة 35 من قرارها 191/72، الأمين العام إلى أن يدرج التمويل اللازم للآلية في مقترحه للميزانية لعام 2020. وفي حال اعتُمد مشروع القرار A/C.5/76/L.6، فإن الآلية ستُحرم من كل التمويل، ولن تتمكن من الوفاء بولايتها الهامة. وفي ذلك انتهاك لقرارات الجمعية العامة. وتبعاً لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الوفود إلى التصويت ضد مشروع القرار ذاك.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل إجرائه

44 - السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني (قطر): قالت إن برنامج عمل اللجنة وضع من أجل ضمان التمويل من خلال الميزانية العادية. وأضافت أن وفد بلدها يعتزم التصويت تأييداً لميزانية الباب 8 كما هي.

الواردة في الوثيقة A/C.5/76/L.13، فإن لديه تحفظات بشأن مشروع المقرر حاء، الذي يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/76/L.31/Rev.1، الذي اعتمد في اللجنة الثالثة عقب طلب إجراء تصويت مسجل، تقدم به بلده لسبب يعود بالأخص إلى القلق إزاء المخططات السياسية العدائية والأكاذيب والمعلومات المضللة التي لا أساس لها من الصحة ولا يقوم عليها دليل وتسعى إلى استغلال المنظمة ومسألة حماية حقوق الإنسان من أجل استهداف الجمهورية العربية السورية. وأضاف أن هذا الاستغلال لحماية حقوق الإنسان يعكس الأساليب المستخدمة في السنوات السابقة من أجل اتخاذ القرار، ويستند إلى آليات معينة أنشئت في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وختم حديثه بأن وأضاف قائلاً إن اعتماد مشروع المقرر المذكور يشكل انتهاكاً لصلاحيات اللجان الأخرى، بما فيها اللجنة الثالثة، التي لم تحترم أساليب عملها.

المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/C.5/76/L.6)

مشروع القرار A/C.5/76/L.6: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022: الباب 8، الشؤون القانونية

40 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): تكلم أيضاً باسم إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والصين، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكازاخستان، وكوبا، ونيكاراغوا، وعرض مشروع القرار، فقال إنه عملاً بالتعديل الوارد فيه، فإن جميع السرود والإشارات المتعلقة بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ستُحذف من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وبالتالي سيُرفض تمويل الآلية. وقد أدت عدة أسباب إلى التعديل المقترح. فالآلية ليس لها ولاية، لأن قرار الجمعية العامة 248/71 باطل بطلاناً تاماً. وقد مارست الجمعية العامة بصورة غير مشروعة دور مجلس الأمن، في انتهاك مستمر لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما أحكامه المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية عدم موافقتها على تلك التجربة.

السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تشاد، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رومانيا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، السنغال، سورينام، صربيا، العراق، عمان، غابون، غانا، الفلبين، فيجي، فييت نام، الكامرون، كمبوديا، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

47 - رُفِضَ مشروع القرار بأغلبية 86 صوتاً مقابل 20، وامتناع 49 عضواً عن التصويت.

مشروع تقرير اللجنة الخامسة (A/C.5/76/L.10)

و A/C.5/76/L.17 و A/C.5/76/L.18

و A/C.5/76/L.19 و A/C.5/76/L.20

و (A/C.5/76/L.21)

48 - الرئيس: قال إنه يود أن يوجّه انتباه اللجنة إلى مشروع التقرير، الوارد في الوثيقة A/C.5/76/L.21، وأن يدعو اللجنة إلى البت في التوصيات الواردة في الفرع ثانياً منه.

45 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجهات التي تقف وراء إنشاء الآلية تريد من الأمم المتحدة أن تنشئ سابقة خطيرة تقوض القانون الدولي، ووصف الآلية بأنها تقوم على مبادئ مثيرة للجدل. وهذه السابقة السلبية - إنشاء ما يُسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 - يمكن أن تستغلها دول للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، في انتهاك لسيادة تلك الدولة. وأضاف أن وفد بلده يدعو البلدان الأخرى إلى تأييد التعديل الذي أدخله الاتحاد الروسي، والنأي بأنفسها عن الآلية، ورُفِضَ التعاون معها، لكونها جهازاً غير قانوني، ورُفِضَ تمويلها من الميزانية العادية للمنظمة، ولا سيما في ظل انعدام التوافق في الآراء بشأن تلك المسألة في اللجنة.

46 - بناء على طلب ممثل سلوفينيا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أُجريت تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.5/76/L.6

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، توغو، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زيمبابوي، سري لانكا، الصين، طاجيكستان، غينيا الاستوائية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، نيكاراغوا.

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونغغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا،

52 - وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجل على التعديل الشفوي على مشروع القرار A/C.5/76/L.10 الذي اقترحه ممثل سلوفينيا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونغ، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاغويا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زيمبابوي، سري لانكا، الصين، غينيا الاستوائية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، ناميبيا، نيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بروني دار السلام،

مشروع القرار الأول: المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/C.5/76/L.10)

49 - السيد إرمان (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، إضافة إلى أندورا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو، فقال إنه يود أن يقترح تعديلاً شفويًا على مشروع القرار الأول، من أجل ضمان التمويل الكامل للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وهو إدراج الفقرات التالية:

تحيط علماً بالفقرات ثالثاً-60 وثلثاً-61 وثلثاً-62 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

تقرر أن تكون الموارد المخصصة من الميزانية العادية للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، لعام 2022، بمبلغ قدره 17 159 700 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف.

وبتلك الموارد، ستتمكن الآلية من الوفاء الكامل بولاياتها. ودعا جميع الوفود إلى تأييد التعديل المقترح.

50 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده، الذي يعارض التعديل الشفوي المقترح، يود أن يدعو إلى إجراء تصويت مسجل عليه.

البيان الذي أدلى به تعليلاً للتصويت قبل إجرائه

51 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن موقف وفد بلده بشأن الآلية باق كما هو، ولذلك فإن الوفد لا يسعه قبول التعديل الشفوي المقترح. وأعرب عن تأييد الوفد طلب ممثل الاتحاد الروسي إجراء تصويت مسجل.

الأسود، ومقدونيا الشمالية، إضافةً إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو، فأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي لتقديم التعديل الشفوي المقترح على مشروع القرار A/C.5/76/L.10، وأعرب عن الرغبة في طرحه لتصويت مسجل. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد التزامه بعملية صنع القرار القائمة على توافق الآراء، ويشير إلى أن اللجنة الخامسة أثبتت مرارا قدرتها على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التقنية ذات التداعيات السياسية الهامة. وقال إن توافق الآراء، الذي ينبغي أن يظل العقيدة الأساسية للجنة، يتطلب من جميع المشاركين أن يباشروا مناقشات بحسن نية وبروح الزمالة والتعاون البناء لإيجاد أرضية مشتركة، مما يؤدي إلى مواقف يمكن للجميع تأييدها، حتى لو لم تكن تلك المواقف هي الخيارات المفضلة للمشاركين. وينبغي للجنة أن تتجنب اتخاذ قرارات تعسفية، وزيادة تسييس الميزانية وتنشيطها. وحث جميع الوفود على التصويت ضد التعديل الشفوي المقترح.

56 - وبناء على طلب ممثل سلوفينيا، المقدم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أجري تصويت مسجل على التعديل الشفوي لمشروع القرار A/C.5/76/L.10، الذي اقترحه ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، الصين، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، ناميبيا، نيكاراغوا.

المعارضون:

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تشيكيا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا،

* أبلغت وفود جنوب أفريقيا والسنغال وجنوب أفريقيا اللجنة في وقت لاحق بأنها كان تنوي الامتناع عن التصويت.

بنغلاديش، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، سورينام، صربيا، الصومال، العراق، عمان، غانا، الفلبين، فيجي، فييت نام، الكاميرون، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، الهند.

53 - اعتمد التعديل الشفوي بأغلبية 90 صوتا مقابل 18، وامتناع 44 عضوا عن التصويت*.

54 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأمين العام كان قد اقترح في وقت سابق تحويل 16 وظيفة من وظائف المساعدة التقنية العامة إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية. وأضاف أن اقتراح تحويل الوظائف ذاك تضمن خمس وظائف مساعدة تقنية عامة تدعم الخبراء والمقررين الخاصين في بلدان معينة. وفي حال اعتماد مشروع القرار، فإن توصيات اللجنة الاستشارية ستؤدي إلى عدم تحويل أربعة من وظائف المساعدة التقنية العامة الخمس تلك إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، مما سينجم عنه أن التحويل سيقصر على الوظيفة الملحقة بالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ووصف هذه الخطوة بأنها ليست تمييزية فحسب، بل إنها غير مقبولة على الإطلاق. وأضاف أن تحويل الوظائف الـ 16 في إطار الباب 24، حقوق الإنسان، اعتُبر جزءا من حزمة متفق عليها فيما بين مجموعات الدول الأعضاء. وقد شارك وفد بلده، أثناء عملية السعي إلى اتفاق، مشاركة نشطة وبأقصى قدر من حسن النية والمرونة، رغبة منه في التوصل إلى حل توفيقي يعالج شواغله، ولكن تلك الجهود أعاقها ضيق الوقت. وقال إن الوفد لا يسعه الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار بصيغته الحالية. وحرصا من الوفد على تعزيز توافق الآراء، فإنه يود أن يقترح تعديلا شفويا على مشروع القرار، وهو إدراج الفقرة التالية:

يقرر عدم الموافقة على تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بإيران؛

وإذا اعتمد ذلك التعديل الشفوي، كما يأمل، فلن تكون ثمة حاجة إلى أن يطلب وفد بلده إجراء تصويت على القرار في مجمله.

55 - السيد إرمان (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا، والجبل

الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لايتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، اليونان.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تونغغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لايتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، باراغواي، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تونغغا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سنغافورة، السنغال، الصومال، طاجيكستان، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا الاستوائية، فيجي، فييت نام، قطر، الكاميرون، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، اليابان.

57 - رُفِضَ التعديل الشفوي بأغلبية 70 صوتاً مقابل 16، وامتناع 64 عضواً عن التصويت.

58 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يود، على مضض ولأسباب التي شرحها، أن يطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار ككل.

59 - وبناءً على طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أُجريت تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/76/L.10 ككل، بصيغته المعدلة شفويًا.

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون عن التصويت:

إيران (جمهورية - الإسلامية)، بروندي، البوسنة والهرسك، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مدغشقر، ناميبيا.

60 - اعتمد مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا في مجموعه بأغلبية 159 صوتا مقابل لا شيء، وامتناع 8 أعضاء عن التصويت*.

61 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت المتعلق بقرار حيوي ليس للجنة الخامسة فحسب، بل للمنظمة ككل. وأضاف أن ممارسة اتخاذ القرار بتوافق الآراء في اللجنة الخامسة هي ممارسة يلتزم بها الوفد ما دام ذلك لا يضر بالمصلحة الوطنية لجمهورية إيران الإسلامية. غير أن مشروع القرار الذي اعتمد منذ لحظات أدى إلى معاملة تمييزية ضد بلده، وبالتالي فهو غير مقبول بأي طريقة أو صيغة أو شكل. وينبغي ألا يؤدي ضيق الوقت بأي دولة عضو أو مجموعة دول أعضاء أو أي كيان إلى الاستهانة بالمصالح الوطنية لدول أعضاء أخرى أو تجاهل تلك المصالح. وأعرب عن ثقته في ألا تتكرر تجربة بلده في المستقبل.

62 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من تأييد وفد بلده لاعتماد مشروع القرار بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، فإن الوفد يود أن ينأى بنفسه عن الأحكام المتعلقة بتمويل ما يُطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة، والأحكام المتصلة بالتعديل الذي اقترحه إيران.

63 - السيد تور دي لا كونسيبسيون (كوبا): قال إن وفد بلده يود، وللأسباب التي شرحها سابقا، أن ينأى بنفسه عن الأحكام المتعلقة بتمويل ما يُطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة. وأضاف أن الوفد يود أيضا النأي بنفسه عن الأحكام المتصلة بالتعديل الذي اقترحه إيران، على أساس أن تلك الأحكام هي أحكام تمييزية ضد ذلك البلد، وأنها تضر بمصالحه. وأشار إلى أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المدفوعة برغبة في التسييس وزعزعة الاستقرار يجب ألا تُستخدم ضد البلدان التي لا توافق على إنشاء تلك الإجراءات.

64 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده صوّت تأييدا للتعديل الذي اقترحه ممثل إيران على أساس رفض بلده المبدئي لتسييس حقوق الإنسان، باستخدام ذرائع شتى في السعي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول بطريقة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن أسف الوفد للطريقة الانتقائية التي تعالج بها حالات حقوق الإنسان، في ظل تجاهل لشواغل بعض الدول الأعضاء، وخدمة لمصالح دول أخرى. وأشار إلى أن وفد بلده امتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 لما يثيره من شواغل كثيرة، وعلى رأسها تمويل ما يُطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة من الميزانية العادية للمنظمة. وأضاف أن الوفد ينأى بنفسه تماما عن توافق الآراء بشأن تمويل الآلية من الميزانية العادية للمنظمة. وستقي الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة في عام 2022 على هذا الأساس. وعلى نحو ما أوضح من قبل، فإن ذلك الجهاز ليس له صلة، بأي شكل من الأشكال، بالجمهورية العربية السورية، بل صلته بالدول الراعية للآلية والتي ترغب في التخلص من عبء تمويلها، ونقله إلى الدول الأعضاء الأخرى.

65 - السيد تشنغ لي (الصين): قال إن وفد بلده أيد اعتماد مشروع القرار بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، ولكنه يود أن يعرب عن شواغله إزاء ما يُطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة، والرغبة في فرضها من خلال اعتماد مشروع القرار. وأعرب عن رغبة الوفد في النأي بنفسه عن الأحكام المتصلة بالآلية. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن تأييد وفد بلده للتعديل الذي اقترحه ممثل إيران، وأعرب عن أسفه لرفض ذلك التعديل، لأن الوفد يتقهم شواغل ذلك البلد.

66 - السيد يفسينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده أيد اعتماد مشروع القرار بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وصوت الوفد أيضا تأييدا للتعديل الذي اقترحه ممثل إيران، حيث تعارض بيلاروس القرارات الخاصة ببلدان محددة، وتؤيد وجهة نظر إيران بأن من غير المقبول استغلال تحويل وظائف المساعدة التقنية العامة المؤقتة المتصلة بالخبراء والمقررين الخاصين. وأضاف أن بيلاروس تود أن تتأى بنفسها عن الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى

* أبلغ وفد البوسنة والهرسك للجنة لاحقا بأن نيّته كانت التصويت لفائدة مشروع القرار

الفقرات 26-136 و 26-137 و 26-138 و 26-139 من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 26)).

72 - وأضافت قائلة إنه، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) برفع مستويات الرتب والألقاب الوظيفية لوظائف عددها 36 وظيفة من أصل 158 وظيفة ممولة من الميزانية العادية للمنظمة، في الوقت الذي تحافظ فيه على معدل شواغر مرتفع في الوكالة من أجل تعويض الأثر المالي لتلك الوظائف التي رفعت رتبها. وقد أجريت تلك التعديلات غير المأذون بها على مستويات الرتب، وعُيِّنَت الوكالة بسجلاتتها المالية، على مدى عقد من الزمن دون ضابط، ودون الموافقة المطلوبة للجمعية العامة، وهو أمر تقتضيه القواعد واللوائح المالية ذات الصلة للمنظمة. ووصفت هذا الاستخدام المستمر غير المأذون به لأموال الأمم المتحدة بأنه، في جوهره، سوء تصرف في أموال دافعي الضرائب من جميع أنحاء العالم. فقد قامت الوكالة عن علم وبشكل مقصود برفع مرتبات العشرات من موظفيها، مستغلة كون نظام الحاسوب التابع للوكالة نظاما مستقلا لا يتصل بنظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد، أو موجا. وذلك الوضع مكن الوكالة من اتخاذ إجراءات دون موافقة لسنوات، من خلال العمل بعيدا عن أعين الجمعية العامة. وذكرت أن أساليب الوكالة التنفيذية المعيبة تحتاج بوضوح إلى الرقابة والإصلاح، كما يعترف بذلك أعضاء آخرون في اللجنة الخامسة، وكما هو مبين في الفقرة 52 من القرار المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة.

73 - ومضت قائلة إن الحاجة إلى إصلاح جاد في الوكالة تتجاوز نظمها المحاسبية التي تنطوي على مشاكل معقدة للغاية. فعلى سبيل المثال، أخذت الوكالة على عاتقها الاضلاع بأنشطة سياسية، بما في ذلك الدعوة والتوعية، تتجاوز بكثير ولايتها، التي تقتصر على تقديم المعونة والخدمات الإنسانية. ويجب أن تتبع الأمم المتحدة نهجا استباقيا ودؤوبا، من أجل ضمان عدم تخصيص أي أموال من ميزانيتها العادية لتمويل هذه الأنشطة غير المأذون بها، والمتجاوزة للسلطة. وستتابع إسرائيل عن كثب الإصلاحات التي تجريها الوكالة، لضمان تحسين وتعزيز آليات الحوكمة والرقابة الداخلية لديها، وكفالة الشفافية والمساءلة. كما أن إسرائيل ستتحلى باليقظة لضمان قيام الوكالة بإصلاحات ضرورية أخرى، بما في ذلك إصلاحات لتجديد نظامها

ما يطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة، وعن الأحكام المتصلة بإيران.

67 - السيدة لانو (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يود أن ينأى بنفسه عن الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى ما يطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة. ويود الوفد أيضا أن ينأى بنفسه عن الأحكام المتصلة بإيران، حيث إنه يعارض الخطوات التي تضرر بذلك البلد، ويعتبر تسييس حقوق الإنسان أمرا غير مناسب.

68 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يود أيضا أن ينأى بنفسه عن الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى تمويل ما يطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة.

69 - السيد بابلي أنجيليري (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه في حين أيد وفد بلده اعتماد مشروع القرار بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، فإن الوفد يود أن ينأى بنفسه عن الإشارات الواردة في ذلك القرار إلى ما يطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة. وكذلك، فإن الوفد، وبعد أن أيد التعديل الذي اقترحه إيران، على أساس حق إيران في معارضة التدابير التي تلحق بها الضرر، وفي التعبير عن آرائها بشأن شؤونها الداخلية، يود أن ينأى بنفسه عن الأحكام المتصلة بذلك البلد.

70 - السيدة مونيوز بونسسي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفد بلدها أيد اعتماد مشروع القرار بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، ولكن الوفد يعارض أي ولاية تقوض سيادة الدول وأي آلية تقتصر على موافقة البلد المعني. وأضافت أن بوليفيا تنأى بنفسها عن الأحكام المتعلقة بتمويل ما يطلق عليه الآلية الدولية المحايدة المستقلة، وبما أنها ترفض تسييس حقوق الإنسان، فإنها تنأى بنفسها أيضا عن الأحكام المتصلة بإيران.

71 - السيدة زيلبيرغيلد (إسرائيل): قالت إن وفد بلدها يرغب في أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار فيما يتعلق بالفقرة 53؛ وأن ينأى بنفسه عن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الباب 26، اللاجئين الفلسطينيين، على النحو الوارد في الفقرتين 43-سادسا و 56-سادسا، من التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/7)؛ وعن التوصية المتعلقة بإجراء استعراض والوارد في الفقرة 55-سادسا من التقرير نفسه؛ وعن مقترح الميزانية المتعلق بالباب 26، على نحو ما ورد في

التعليمي. وإسرائيل تدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى المشاركة في رصد تلك الإصلاحات الهامة التي توجد حاجة ماسة إليها.

مشروع القرار الثاني: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/C.5/76/L.17)

74 - السيد تور دي لا كونسيبسيون (كوبا): قال إنه، فيما يتعلق بالجزء العاشر من مشروع القرار، بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسايعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، ما فتئ وفد بلده يشير منذ أكثر من عقد إلى أنه لا يوجد أساس قانوني للأنشطة المتعلقة بالمسؤولية عن الحماية، لأنه لا يوجد اتفاق حكومي دولي، تفاوضت عليه الدول الأعضاء، لتحديد نطاق هذا المفهوم وتنفيذه. وعلى نحو ما أشار إليه وفد بلده في الماضي، من غير المقبول أن يكون منصب المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية غير مدعوم بولاية تشريعية صادرة عن الدول الأعضاء وأن تمول هذه الوظيفة من الميزانية العادية للمنظمة. وبالتالي، يعرب عدد كبير من الدول الأعضاء كل عام عن تحفظاته بشأن موضوع هذه الوظيفة.

75 - وأردف قائلاً إن هناك مخالفات خطيرة في تمويل الوظيفة، لأن النفقات المعنية غير مبررة على الوجه المطلوب في مسؤوليات المستشار الخاصة. ولا يشير برنامج عمل مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية ولو مرة واحدة إلى المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، ولا يصف المسؤوليات المسندة إليها. ولا يسعى وفد بلده، باقتراحه تعديلاً شفوياً على مشروع القرار، إلى تفويض مهام أو تمويل مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية بأي شكل من الأشكال؛ فإن حكومة كوبا تؤيد ذلك المكتب تأييداً كاملاً، تمشياً مع موقفها المبدئي ضد الإبادة الجماعية. وقال إن من الضروري شطب تقديرات الميزانية المتصلة بالمستشار الخاصة المعنية بالمسؤولية عن الحماية، والنص السردى المتعلق بها، من وثيقة الميزانية، إلى أن تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأن هذا المفهوم وتنفيذه ونطاقه والمسائل الأخرى المتصلة به.

76 - واقترح إدراج فقرتين جديدتين في الديباجة، وفقرتين جديدتين في المنطوق في الجزء العاشر من مشروع القرار A/C.5/76/L.17. وسيكون نص الفقرة الأولى الجديدة من الديباجة كالآتي: "إن تشير إلى

أن الجمعية العامة لم تبت بعد في مفهوم المسؤولية عن الحماية ونطاقه وآثاره وسبل تنفيذه الممكنة؛ أما الفقرة الجديدة الثانية من الديباجة فيكون نصها كما يلي: "وإن تلاحظ أن التقديرات المتعلقة بالمجموعة المواضيعية الأولى تشمل السرود والمهام والاستراتيجية والعوامل الخارجية والنتائج ومقاييس الأداء والنواتج المتوخاة والمعلومات الأخرى المتصلة بالمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية". ويكون نص الفقرة الأولى الجديدة من المنطوق كما يلي: "تقرر حذف السرود والمهام والاستراتيجية والعوامل الخارجية والنتائج ومقاييس الأداء والنواتج المتوخاة والمعلومات الأخرى المتصلة بالمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي لمكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية والسرود المتصلة به، كما هو متضمن في التقرير A/76/6 (Sect. 3)/Add.2؛ وتتص الفقرة الثانية الجديدة من المنطوق على ما يلي: "تطلب إلى الأمين العام أن يصدر تصويماً لتقريره A/76/6 (Sect. 3)/Add.2". واختتم كلمته بأن طلب إلى الوفود أن تنتظر في التعديل الشفوي المقترح، وأن تصوت لصالحه بغية كفالة توفير التمويل المناسب للولايات التي هي موضوع توافق حكومي دولي في الآراء، نظراً للنقص الحاد في السيولة الذي تعاني منه المنظمة.

77 - السيد إرمان (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، إضافةً إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو، فقال إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أسفه لتقديم التعديل الشفوي المقترح على مشروع القرار A/C.5/76/L.17، ويرغب في طرحه لتصويت مسجل. وقال إن اللجنة الخامسة، بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المكلفة بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، ينبغي أن تكفل التنفيذ الكامل للولايات التي تضعها الدول الأعضاء والمحافل التشريعية الأخرى، وأن تكفل، لتحقيق تلك الغاية، توفير الموارد الكافية لها.

78 - وأضاف قائلاً إن مجلس الأمن قد وافق في قراره 1366 (2001) على ولاية مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية. ومن مسؤولية اللجنة كفالة أن يكون المكتب قادراً على تنفيذ ولايته بفعالية والاضطلاع بجميع المهام المتصلة بالمكتب. واعتبر أن التعديلات الشفوية المقترحة من شأنها أن تقلل إلى

بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية، كما يعلم أعضاء اللجنة، ولذلك لا يوجد أساس قانوني للأنشطة في هذا الصدد. والمسؤولية عن الحماية هي شكل من أشكال التدخل لدواع إنسانية الذي رفضه المجتمع الدولي في الماضي. لذلك، يطلب وفد بلده شطب التقديرات المخصصة للمستشارة الخاصة المعنية بالمسؤولية عن الحماية من الميزانية العادية. فهذه المخصصات ينبغي ألا يُنظر فيها إلا بعد أن تتوصل الجمعية العامة إلى قرار بشأن المفهوم بتوافق الآراء.

83 - السيد بايلي أنخليري (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤيد التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل كوبا. وأعربت فنزويلا مرارا عن رأيها بأن مفهوم المسؤولية عن الحماية، وإن كان مدفوعا في الأصل باعتبارات روح الإيثار، قد تحول عمليا إلى تدخل استعماري. ومضى يقول إنه جرى تطبيق هذا المفهوم بصورة انتقائية على أرض الواقع، لفائدة مصالح أولئك الذين يمارسون التفوق العسكري ويسئون استخدام الحجج الإنسانية، ويستخدمونها كذريعة لشن حروب الهيمنة. وأضاف قائلا إن النتيجة الملموسة للمسؤولية عن الحماية تعكس نتائج الغزو الاستعماري الذي يسبب المعاناة والدمار في البلدان التي تخضع لحماية زائفة. فتلك الشعوب لا تحصل الحماية قط. لأن ذلك لا يكون إلا ذريعة لفرض تغيير النظام من الخارج الذي يتيح فرصة لنهب الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، فإن فكرة المسؤولية عن الحماية التي كانت تنبعث في الأصل عن حسن نية، قد أصبحت تقفر الآن إلى الشرعية. واختتم كلمته قائلا إن الجمعية العامة لم تتخذ أي قرار بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية أو نطاقه أو تطبيقه أو آثاره أو طريقة تنفيذه. ولذلك، سيصوت وفد بلده لصالح التعديل المقترح.

84 - السيد إيفسينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده يؤيد التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل كوبا، معتقدا أن مفهوم المسؤولية عن الحماية المثير للجدل لا يحظى بتأييد عالمي، وقد اعتمد دون توافق في الآراء. وتثار عدة أسئلة بشأن تنفيذه، وعدم وجود أساس قانوني له، وتنفيذه، والشك في أنه يمكن استخدامه لأغراض سياسية. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده لا يمكنه، لهذه الأسباب، أن يؤيد الجزء المخصص للمسؤولية عن الحماية من الميزانية البرنامجية المقترحة.

85 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يؤيد التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل كوبا. وإن مفهوم المسؤولية عن الحماية مثير للجدل، ولم يحصل على أي توافق آراء حكومي دولي.

حد كبير من قدرة المكتب على القيام بذلك، وأن تعيق بوجه خاص أداء المكتب لولايته بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع المستشارة الخاصة المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي تركز على تطوير الجوانب المفاهيمية والسياسية والتنفيذية للمسؤولية عن الحماية. واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيصوت ضد التعديلات المقترحة، وطلب من الوفود الأخرى أن تحذو حذوه.

البيانات التي أدلى بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

79 - السيد تان (كندا): قال إن وفد بلده يشاطر ممثل سلوفينيا الشواغل التي أعرب عنها باسم الاتحاد الأوروبي، ويدعو جميع الوفود إلى التصويت ضد التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل كوبا.

80 - السيدة لانو (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما التعديل الذي اقترحه ممثل كوبا، وهو يعارض بشدة توفير الموارد للمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي لم يؤيد تعيينها قرار حكومي دولي. وأعربت عن وقوف نيكاراغوا مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة في إطار معارضتها المبدئية للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. بيد أنها تستمر في التأكيد على أن المسؤولية عن الحماية تتطوي على خطر حقيقي من تلاعب المتدخلين المتكبرين الذين يسعون إلى تبرير استخدام التدخل والقوة بوسائل مختلفة لزراعة استقرار الحكومات الشرعية واستبدالها. ودعت جميع الوفود إلى التصويت لصالح التعديل الشفوي المقترح.

81 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه على الرغم من أن تأييد أي إجراء قانوني ضد جريمة الإبادة الجماعية هو موقف مبدئي لجمهورية إيران الإسلامية، فإن بلده يعتقد أن تعيين المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية لم يناقشه سوى الأمين العام ومجلس الأمن، وأنه يفقر إلى دعم أي اتفاق حكومي دولي. وبناء على ذلك، يؤيد وفد بلده اقتراح كوبا شطب تقديرات الميزانية المتعلقة بالمستشارة الخاصة المعنية بالمسؤولية عن الحماية، والنص السردى المتعلق بها.

82 - السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يؤيد التعديل الذي اقترحه ممثل كوبا، وإنه سيصوت لصالحه. فلا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بين الدول الأعضاء

كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لايتيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المتنعون عن التصويت:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زامبيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، سورينام، صربيا، الصومال، العراق، عمان، غيانا، الفلبين، فيجي، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، هايتي، الهند، اليمن.

88 - وُفِضَ التعديل الشفوي بأغلبية 82 صوتاً مقابل 22 صوتاً، وامتناع 54 عضواً عن التصويت.

89 - السيدة زيلبيرغلد (إسرائيل): قالت إن وفد بلدها يود أن يقترح تعديلاً شفوياً على الجزء التاسع من مشروع القرار، يتعلق بالتقديرات المنقحة الناتجة عن قرارات ومقررات اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته العادية السادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين، ودوراته الاستثنائية الثلاثين والحادية والثلاثين والثانية والثلاثين، حيث تعارض إسرائيل بشدة إنشاء وتمويل آخر لجنة تحقيق ضد إسرائيل أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ومضت تقول إن هذا مثالا آخر على الإجراءات التي تتخذها هيئة من هيئات الأمم المتحدة تتسم بطبيعة تمييزية تشوبها العيوب الشديدة، ينبغي للجمعية العامة أن تعمل على إلغائها بدلاً من دعمها.

90 - وأضافت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان أنشأ لجنة التحقيق تلك للتحقيق في إسرائيل في أيار/مايو 2021 في أعقاب التصعيد الأخير للوضع، الذي بدأ بوابل من الهجمات الصاروخية التي شنتها

وأوضح قائلاً إن الجمعية العامة لم تتخذ بعد قراراً لتحديد مبدأ المسؤولية عن الحماية وسياقها وطريقة تنفيذها، ولذلك لا يوجد حتى الآن اتفاق قانوني بشأنها. واختتم كلمته قائلاً إن بعض الدول تستغل المسؤولية عن الحماية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما السيادة الوطنية واحترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء.

86 - السيدة مونيوز بونسي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفد بلدها يؤيد التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل كوبا، حيث تعتقد بوليفيا أنه لا يمكن إنشاء ولاية بدون اتفاق حكومي دولي. ومضت تقول إن وفد بلدها يسلم بأهمية المسؤولية عن الحماية، إلا أن افتقارها إلى تعريف وعدم حصولها على توافق في الآراء يجعلها عرضة لاستخدامها من قبل حكومات معينة لأغراض سياسية.

87 - وبناء على طلب ممثل سلوفينيا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أُجريت تصويت مسجل على التعديل الشفوي للجزء العاشر من مشروع القرار A/C.5/76/L.17 الذي اقترحه ممثل كوبا.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، زيمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، غينيا الاستوائية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، الكونغو، مصر، ناميبيا، نيكاراغوا.

المعارضون:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بولندا، بيرو، تركيا، تشيكيا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا،

الأجل على الميزانية بالنسبة للمنظمة ككل. فسيُطلب من البلدان التي عارضت إنشاء لجنة التحقيق أن تمول تلك الهيئة إلى أجل غير مسمى، مما يلزمها بتحمل نفقاتها لمدة سنة أو عشر سنوات أو مائة سنة.

93 - واسترسلت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان أنشأ 32 هيئة تحقيق، منذ إنشائه في عام 2006، ركزت تسع منها حصراً على إسرائيل، مع تخصيص تمويل غير متناسب مراراً للتحقيق في ذلك البلد. وأعربت عن أملها في ألا تؤدي اللجنة الخامسة مرة أخرى دوراً في إهدار الموارد الثمينة والمحدودة لتمويل محكمة صورية أخرى، محكمة ذات ميزانية غير مسبقة ومفتوحة المدة وغير محدودة ومتضخمة، وموظفين زائدين عن الحاجة. ولهذا السبب، حثت اللجنة على رفض تخصيص الموارد المطلوبة لهيئة تحقيق معيبة ومتحيزة تابعة لمجلس حقوق الإنسان. واختتمت كلمتها قائلة إن التعديل الشفوي على الجزء التاسع من مشروع القرار الذي اقترحه وفد بلدها ينطوي على إضافة الفقرة التالية:

تقرر عدم الموافقة على الموارد المتصلة بالقرار د-1/30؛

ودعت جميع الوفود إلى التصويت لصالح هذا التعديل.

94 - السيد ديانو (غينيا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تدعو إلى إجراء تصويت مسجل على التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثلة إسرائيل، وحث جميع الوفود على التصويت ضده.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل إجرائه

95 - السيد العسيري (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي فقال إن المنظمة تؤيد احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، ولذلك فإنها تدعو جميع الوفود إلى التصويت ضد التعديل المقترح.

96 - السيد العموش (الأردن): قال إن وفد بلده يود أن يؤكد أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبقان في آن واحد على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو وضع أكدته محكمة العدل الدولية في فتاها لعام 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولذلك فإن إسرائيل ملزمة باحترام كلا القانونين في الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه 1967، بما فيها

حماس من غزة على معظم المدن والبلدات الإسرائيلية الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن نصف أعضاء مجلس حقوق الإنسان صوتوا ضد لجنة التحقيق أو امتنعوا عن التصويت، وأنه لم يتم إنشاء لجنة تحقيق للتحقيق في ممارسات حماس. وكانت أسباب معارضة الكثيرين لإنشاء لجنة التحقيق واضحة للعيان.

91 - وأردفت قائلة إن إنشاء الولاية المرتبطة بلجنة التحقيق هو مظهر آخر من مظاهر التحيز الصارخ ضد إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان، الذي أنشأ مرة أخرى ما يُزعم أنه هيئة تحقيق على أساس ولاية افترضت مسبقاً وجود انتهاكات إسرائيلية للقانون الدولي، بدلاً من افتراض البراءة كما يُتوقع من هيئات التحقيق أن تفعل. واستهدف التحقيق التركيز فقط على إسرائيل، دون أي ذكر على الإطلاق لحركة حماس، وهي جماعة مصنفة دولياً كجماعة إرهابية، والتي كان وابل هجماتها الصاروخية على البلدات والمدن، بما في ذلك القدس وتل أبيب، هو الحدث الذي أشعل الجولة الأخيرة من القتال. ومضت تقول إن هذا التركيز قائم على الرغم من أن حماس ترتكب بانتظام جرمي حرب مزدوجتين، إذ تستهدف عمداً المدنيين الإسرائيليين والبنية التحتية المدنية من جهة، بينما تستخدم المدنيين الفلسطينيين وتستغلهم كدروع بشرية من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، تشير السجلات إلى أن جميع الخبراء الثلاثة الذين عينوا لرئاسة لجنة التحقيق الأخيرة أدلوا ببيانات واضحة تؤيد المزاعم الفلسطينية، بينما أدانوا إسرائيل. ويتعارض تعيين خبراء لديهم آراء متحيزة موثقة جيداً، بشأن المسائل التي كلفوا باستعراضها، مع قواعد مجلس حقوق الإنسان ذاتها فيما يتعلق بالحياد والنزاهة، مع التأكيد كذلك على العيوب المتأصلة الخطيرة في لجنة التحقيق.

92 - وأضافت قائلة إن لجنة التحقيق الأخيرة تثير مشاكل أيضاً بسبب ولايتها المفتوحة المدة التي ليس لها تاريخ انتهاء محدد. وكان لدى جميع لجان التحقيق الأخرى التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في الماضي إطار زمني محدد جيداً وملامح واضحة. وعندما تُدرس هذه الولاية المفتوحة المدة من منظور اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمسائل الميزانية، يتبين ما تكلفه من آثار كبيرة وباهظة في الميزانية. ويجب ألا تأخذ اللجنة في الاعتبار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 فحسب، بل ميزانيات سنوات عديدة قادمة أيضاً. واستطردت قائلة إن إنشاء لجنة دائمة جديدة بدلاً من لجنة تحقيق مؤقتة ومحدودة ومحددة المعالم أمر غير مسبوق وخطير من حيث الآثار الطويلة

الكويت، كينيا، لايتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، اليابان، اليمن، اليونان.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، تشيكيا، تونغا، الجبل الأسود، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، رواندا، زامبيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، غواتيمالا، فيجي، كرواتيا، كندا، كولومبيا، ليتوانيا، مدغشقر، مقونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هايتي، الهند، هندوراس، هولندا.

98 - وُفِضَ التعديل الشفوي بأغلبية 125 صوتا مقابل 8 أصوات، وامتناع 34 عضوا عن التصويت.

99 - السيد فيفيلد (أستراليا): قال إن أستراليا امتنعت عن التصويت على التعديل الشفوي الذي اقترحته ممثلة إسرائيل، لأن موقفها المبدئي الثابت الذي طال أمده في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية هو موقف معارض للتحيز ضد إسرائيل. ونظرا لأن أستراليا ليست حاليا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها لم تصوت على قرار تلك الهيئة د-1/30. وترى أستراليا أن ولاية لجنة التحقيق واسعة النطاق بشكل مفرط وأحادية الجانب ومفتوحة المدة ومتخمة بالموارد. وتؤكد أستراليا من جديد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي، وضرورة أن يتمكن الفلسطينيون من العيش في سلام وكرامة. وهي تؤيد باستمرار توفير الموارد للمسائل المتصلة بحقوق الإنسان، حتى فيما يتعلق بالولايات التي لا تؤيدها. وكما هو الحال دائما، فقد سعت إلى التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة الخامسة، ولاحظت قرار اللجنة تأييد توصية اللجنة الاستشارية بضرورة خفض المستوى الإجمالي للموارد اللازمة لتنفيذ الولاية قيد المناقشة. وأعرب عن التزام أستراليا بتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وبنظام قوي متعدد الأطراف لحقوق الإنسان. واختتم كلمته قائلا إن هذا الالتزام يعكس القيم الوطنية لبلده، وهو مبدأ أساسي لتعاون البلد مع المجتمع الدولي.

القدس الشرقية، وعدم التمييز ضد الفلسطينيين باعتبارهم شعبا محميا في إطار تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء. واختتم كلمته قائلا إن السعي إلى عدم التمييز التزام قانوني لا يمكن لإسرائيل أن تلغيه؛ ولا تعلق حقوق الإنسان المفروضة للإسرائيليين على حقوق الإنسان المفروضة للفلسطينيين.

97 - وبناء على الطلب الذي قدمه ممثل غينيا باسم مجموعة الـ 77 والصين، أُجريت تصويت مسجل على التعديل الشفوي للجزء التاسع من مشروع القرار A/C.5/76/L.17 الذي اقترحته ممثلة إسرائيل.

المؤيدون:

إسرائيل، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، زامبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قبرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو،

- 100 - السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة صوتت لصالح التعديل المقترح، لأنها تقف إلى جانب إسرائيل في رفض الولاية غير المسبوقة المفتوحة المدة للجنة التحقيق، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في وقت سابق من عام 2021، مما يديم ممارسة التحيز ضد إسرائيل في الأمم المتحدة ظلما. وتعارض الولايات المتحدة هذه المعاملة بشدة كما فعلت في ظل الإدارات السابقة. وستواصل معارضة لجنة التحقيق، وستسعى إلى الحصول على فرص لاستعراض ولايتها، التي اعتمدت في وقت لم تكن فيه الولايات المتحدة عضوا في مجلس حقوق الإنسان. ومضى يقول إن وفد بلده يرحب بالجهود الحسنة النية، ولا سيما جهود اللجنة الاستشارية، الرامية إلى خفض مستويي الميزانية والتوظيف المتضخمين للجنة التحقيق. وفي المستقبل، ستعمل الولايات المتحدة في إطار مجلس حقوق الإنسان، وهو المحفل المناسب لمناقشة موضوع لجنة التحقيق، لإقناع الدول الأعضاء الأخرى بأن لجنة التحقيق متحيزة بطبيعتها وأنها تشكل عقبة أمام قضية السلام الحقيقي. وفي غضون ذلك، يمكن لإسرائيل أن تعول على الولايات المتحدة في بذل كل جهد ممكن لحمايتها من النقد التمييزي وغير المتوازن، سواء في مجلس حقوق الإنسان أو في أي مكان آخر في منظومة الأمم المتحدة.
- 101 - السيد نيزاج (ألبانيا): قال إن ألبانيا تابعت عن كثب التطورات التي وقعت في أيار/مايو 2021 في الحالة في غزة وحول غزة وفي إسرائيل. وقد رحبت دائما بأي جهد يبذل لوقف العنف، ورأت دائما أن السبيل الوحيد لتشجيع التوصل إلى حل له هو اعتماد طريق الحوار المؤدي إلى تحقيق عملية سياسية. وأعرب عن تأييد ألبانيا بقوة لحل الدولتين الذي يشمل دولة فلسطينية فعالة ودولة إسرائيل آمنة، امتثالاً لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ووفقاً للاتفاقات القائمة بين الطرفين.
- 102 - واختتم كلمته قائلًا إن ألبانيا لا تشكك في ممارسة اللجنة الخامسة المتمثلة في عدم إعادة النظر في الولايات التي سبق إقرارها في محافل أخرى، وفي توفير الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولايات. غير أن ألبانيا، تمسحيا تماما مع الموقف الذي اتخذته في جنيف، تود أن تشير إلى أنها لا تزال غير مقتنعة بولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة من وجهة نظر تغطيتها الجغرافية ومدة عملها وتكوينها، وامتنعت عن التصويت على التعديل المقترح.
- 103 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.17.
- 104 - السيدة زيلبرغلد (إسرائيل): قالت إن وفد بلدها يود أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.5/76/L.17 فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة الناتجة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته العادية السادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين ودوراته الاستثنائية الثلاثين والحادية والثلاثين والثانية والثلاثين، حيث تعارض إسرائيل بشدة إنشاء أحدث لجنة تحقيق ضدها وتخصيص أي موارد لتمويلها.
- 105 - السيد تان (كندا): قال إن وفد بلده أخذ الكلمة في أعقاب القرار الهام الذي اتخذته اللجنة الخامسة بالاضطلاع بدورها داخل منظومة الأمم المتحدة بضمان التمويل المناسب لجميع الولايات التي أحيلت إليها من قبل الهيئات الإدارية المعنية في المنظمة. وأعرب عن تأييد كندا بقوة لتوفير التمويل اللازم لتغطية النفقات الناشئة عن قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة الرئيسية المكلفة بدعم ركيزة أساسية من ركائز عمل الأمم المتحدة والإشراف عليها. وأردف قائلا إن اضطراب الرئيس إلى اقتراح نص في هذه الحالة يشهد على مستوى تسييس المناقشات في اللجنة الخامسة لمخصصات الميزانية المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتصلة بولايات مجلس حقوق الإنسان، حيث إن عددا قليلا جدا من الدول الأعضاء الكبيرة يسعى عادة إلى إلغاء تمويل الولايات، وبالتالي حرمان مفوضية حقوق الإنسان من الموارد المستقرة والمضمونة اللازمة لعملها. وعندما تنظر اللجنة الخامسة في الولايات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، فهي لا تفعل ذلك بهدف مواصلة تقييمها، بل رغبة منها في تحديد مستوى الموارد البشرية وغيرها من الموارد اللازمة للقيام بمهام تمت الموافقة عليها بالفعل. وأعرب عن تأييد كندا المخصصات التي اقترحتها في الأصل الأمين العام، وترحيبها باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في نهاية المطاف.
- 106 - ومضى يقول إن كندا رغم ذلك لديها شواغل كبيرة فيما يتعلق بلجنة التحقيق، ولا سيما طريقة إنشائها والأساليب التي تمول بها. ولجنة التحقيق هي لجنة خارجة عن العرف بشكل غير مقبول. فنطاقها، وطابعها المفتوح المدة غير المسبوق وميزانيتها والوظائف المقترح تخصيصها لها أوسع بكثير مما هو عليه الحال في هيئات التحقيق الأخرى التي وافقت اللجنة على مواردها للتو. وهذا التحقيق هو

109 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. واستدرك قائلا إن لدى حكومة الجمهورية العربية السورية تحفظات بشأن تخصيص موارد لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 22/46 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، نظرا لأنها ترفض استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، كما ترفض استخدام آليات الأمم المتحدة لاستهداف الدول، لا سيما من أجل خدمة مصالح الدول التي تمارس نفوذا في المنظمة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول معينة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

110 - السيد إيفسينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده يود أن يكرر معارضته لقرار مجلس حقوق الإنسان 20/46 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 والفترة التي تلتها. فلا يمكن لبيلاروس أن تفكر في أي تعاون مع مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالولايات الواردة في القرار، وتعتبره غير مثمر. وفيما يتعلق بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/47 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، قال إن وفد بلده يود أن يشير إلى أنه لا يعترف بولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وأنه ما انفك يعارض الممارسة المتمثلة في القيام بصورة انتقائية بإنشاء ولايات الإجراءات الخاصة بالتركيز على بلدان بعينها. وكما في الماضي، فإنه لا يوافق على التقارير المتعلقة بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في بيلاروس، ولا يرى أن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد ينبغي أن تعتبر خاصة أو استثنائية.

111 - وأضاف يقول إن تخصيص موارد، سنة بعد أخرى، لتنفيذ قرارات ليست لها قيمة عملية تذكر بشأن بلدان معينة يؤدي إلى أثر سلبي في وقت تواجه فيه المنظمة تحديات مالية خطيرة، وأقل ما يمكن أن يقال هو أن ذلك يثير الحيرة. وأردف قائلا إن وفد بلده يأمل أن يوفق واضعو هذه القرارات بين نهج الميزنة والقضايا الحقيقية الراهنة، وأن يعترفوا أخيرا بأن تلك القرارات غير ملائمة ولا طائل فيها. وأعلن أن وفد بلده ينأى بنفسه عن الإشارة إلى بيلاروس في مشروع القرار المتعلق بالتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته العادية السادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين ودوراته الاستثنائية الثلاثين والحادية والثلاثين والثانية والثلاثين.

الأخير في سلسلة طويلة من هذه التحقيقات في نفس النزاع، الذي يوجد بشأنه قدر كبير من التقارير والتحليلات من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المصادر المستقلة، مما ينفي حاجة المحققين إلى تتبع أصول النزاع أو مبادئه الأولية أو أسبابه الجذرية. وأضاف قائلا إن كندا تشاطر الآخرين الشواغل التي أعرب عنها من أن الولاية الواسعة النطاق للجنة التحقيق قد تجعل المواقف أكثر تعنتا، وتخطر بإبعاد المجتمع الدولي أكثر عن التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده امتنع، لهذه الأسباب وتمشيا مع معارضة كندا الطويلة الأمد للتركيز غير المتناسب على إسرائيل، عن التصويت على التعديل المقترح.

107 - السيدة هيتويليج (سري لانكا): أشارت إلى التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته العادية السادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين ودوراته الاستثنائية الثلاثين والحادية والثلاثين والثانية والثلاثين، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/76/524، فقالت إن وفد بلدها يود أن يكرر الإعراب عن رفضه لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46 المتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا. وأضافت أن مجموعة أساسية من الدول الأعضاء قدمت هذا القرار في مجلس حقوق الإنسان دون موافقة حكومة سري لانكا، باعتبارها البلد المعني، واتخذ بتصويت منقسم. ونتيجة لذلك، فإن قرار تخصيص موارد لتنفيذ ذلك القرار هو قرار معيب لأسباب منها ما ورد في الفقرات 11 إلى 18 من الصياغة التي قدمتها سري لانكا أصلا لإدراجها في نسخة منقحة من مشروع القرار، لا سيما أن لجنة محلية تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف المتوخاة في مناقشات مجلس حقوق الإنسان تقوم بعملها حاليا. ومن ثم، فإن تخصيص الموارد سيكون تخصيصا لا مبرر له لموارد الأمم المتحدة.

108 - وأردفت قائلة إن سري لانكا، رغم انضمامها مع ذلك إلى توافق الآراء وسحبها للصياغة التي اقترحتها، دون المساس بموقفها، توخيا للتقارب وسعيا إلى المساعدة على اختتام أعمال اللجنة الخامسة في الموعد المحدد، تود أن تتأى بنفسها عن الإشارات إلى تخصيص موارد لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/46. وختاماً، قالت إن سري لانكا تواصل تعهداتها بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، والوفاء بالتعهدات الطوعية التي قطعتها بجدية. وستواصل العمل بنشاط أيضا مع مجلس حقوق الإنسان.

البند 136 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/76/L.22)

مشروع المقرر A/C.5/76/L.22: المسائل التي أُرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

118 - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/76/L.22.

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

119 - الرئيس: قال إنه أُبلغ بأن السيدة أوستن (غيانا) تغادر نيويورك وتتخلى عن منصبها كمقررة للجنة في الدورة السادسة والسبعين. وعملاً بالمادتين 103 و 105 من النظام الداخلي للجمعية العامة، أيدت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترشيح السيد أشلي (جامايكا) لإكمال الفترة المتبقية من ولاية السيدة أوستن، من 1 كانون الثاني/يناير 2022 حتى نهاية الدورة السادسة والسبعين. وفي غياب أي مرشحين آخرين للانتخاب في منصب المقرر، اعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد أشلي بالتركية.

120 - انتخب السيد أشلي (جامايكا) مقرراً للجنة بالتركية.

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة

121 - السيد ديالو (غينيا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة، في نهاية سنة صعبة أخرى بالنسبة للعالم بأسره، تنثني على المنظمة وموظفيها لكفالة استمرار العمل المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة. وعلى الرغم من استخدام منصات الاجتماعات الافتراضية للسنة الثانية على التوالي، فقد تمكن أعضاء اللجنة من الوفاء بمسؤولياتهم دون انقطاع. واستدرك قائلاً إن العمل المشترك لا يمكن أن يحل محل المشاورات بالمشاركة الشخصية أو التنسيق بين مجموعات البلدان. ولا تزال المجموعة تعتقد بأن انعدام الاتصالات والعلاقات الشخصية يؤثر على الأداء الملثم والمتسم بالفعالية والكفاءة للجنة الخامسة. وأضاف أن المجموعة، على الرغم من هذه الصعوبات، ترحب بنتائج الدورة، حيث انتهت اللجنة من النظر في بنود معقدة من جدول الأعمال، منها جداول الأنصبة المقررة، وتخطيط البرامج، والميزانية البرنامجية نفسها، ونفقات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، وخطة المؤتمرات، والنظام الموحد للأمم المتحدة، وإقامة

112 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده لا يعترف بالإشارات إلى جمهورية إيران الإسلامية في الجزء المتعلق من مشروع القرار بالتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته العادية السادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين، وفي دوراته الاستثنائية الثلاثين والحادية والثلاثين والثانية والثلاثين، ومن ثم فهو يناهز بنفسه عنها. وإضافة إلى ذلك، فوفد بلده لا يؤيد تخصيص موارد مفرطة في كثير من الأحيان لتمويل الولايات المنشأة بموجب القرارات التي تركز على ذلك البلد.

مشروع القرار الثالث: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/C.5/76/L.18)

113 - السيدة بولارد (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): قالت إنها تود إبلاغ اللجنة باستكمال مشروع القرار A/C.5/76/L.18 من الناحية الفنية، نتيجة اعتماد التعديل الشفوي لمشروع القرار A/C.5/76/L.6. وأشارت إلى أن هذا الأخير سيؤدي إلى زيادة قدرها 513 200 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة. وبناء على ذلك، فإن مجموع الميزانية البرنامجية لعام 2022 سيبلغ 3 121 651 000 دولار.

114 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.18، بصيغته المستكملة من الناحية الفنية.

مشروع القرار الرابع: النفقات غير المنظورة والاستثنائية لعام 2022 (A/C.5/76/L.19)

115 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.19.

مشروع القرار الخامس: صندوق رأس المال المتداول لعام 2022 (A/C.5/76/L.20)

116 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.20.

مشروع تقرير اللجنة الخامسة عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/C.5/76/L.21)

117 - اعتمد مشروع تقرير اللجنة الخامسة عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، بصيغته المستكملة من الناحية الفنية.

تخصص وقتا لهذا الغرض عند الاقتضاء. وختم كلامه قائلا إن المجموعة ترجو أيضا أن تستفيد لجنة البرنامج والتنسيق من الوقت الإضافي المتاح لأعمالها، وأن تسعى إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن معظم البرامج التي تدخل في نطاق اختصاصها إن لم يكن كلها.

125 - السيد كاميلي (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إنه، على الرغم من برنامج العمل الحافل الذي شمل تنقيح جداول الأنصبة المقررة الذي يجري كل ثلاث سنوات، فقد اختتمت اللجنة دورتها بنجاح وفي الموعد المحدد، مما مكن المنظمة من العمل دون انقطاع، والوفاء بجميع ولاياتها، والاستمرار في خدمة الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وأضاف أن الاجتماعات الافتراضية، برغم كل الصعاب، لم تعرقل عمل اللجنة ولم تؤثر سلبا على نتائج الدورة، بل مكنت أعضائها من مواصلة مشاوراتهم في بيئة أكثر أمنا. وفي حين ينبغي ألا تصبح ترتيبات العمل هذه هي القاعدة، فإنها يمكن أن توفر قيمة مضافة، وكان من الممكن أن تعود بفوائد أكبر لو أتيحت الترجمة الشفوية لجعل وقائع الجلسات أكثر شمولاً.

126 - وأردف قائلا إن الميزانية البرنامجية لعام 2022 تعكس طائفة واسعة من الأولويات المختلفة، وتجسد مزايا التعاون على تحقيق نتائج أكبر: فالدول الأعضاء تعمل على أفضل وجه عندما تعمل معا. وبناء على ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن افتراضات اللجنة ومداولاتها ينبغي أن تستند دائما إلى طلبات الموارد التي يقدمها الأمين العام، تجنباً لاتخاذ قرارات تعسفية، وزيادة تسييس الميزانية وتشظيتها. ويعترف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن هناك أهدافاً لم تتحقق بعد، وسيواصل الدعوة من أجل تحقيقها. كما أن الاتحاد ودوله الأعضاء سيواصل كل منهما حرصه على ضمان التمويل الكافي لجميع الولايات في جميع ركائز الأمم المتحدة، بما فيها حقوق الإنسان والتنمية، وهي ركائز يعني تكاملها أنه لا يمكن التصدي لوحدة منها بشكل كامل ونجاح ما لم تعالج الأخرى بشكل كامل ونجاح كذلك.

127 - وتابع قائلا إن الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين قد أثبت أيضاً قدرة اللجنة على اتخاذ قرارات في آن واحد، ويتوافق الآراء، بشأن بنود هامة من جدول الأعمال، بما في ذلك جداول الأنصبة المقررة وتخطيط البرامج والميزانية البرنامجية. وذلك يدل، إن كانت هناك حاجة إلى دليل، على أن دورة الميزنة السنوية كانت جدية

العدل، في وقت أبكر مقارنة بالعامين الماضيين. وأعرب عن ترحيب المجموعة بتخصيص الموارد التي طلبها الأمين العام للأونروا، لصالح اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على الوكالة. وأعرب عن تطلعها إلى عمليات التقييم لعام 2022، وعن أملها في ضمان حصول الوكالة على ما تحتاج إليه من موارد في المستقبل.

122 - وتابع قائلا إن المجموعة تمسكت بالتزامها بالعمل البناء من أجل اختتام النظر في جميع البنود بنجاح وفي الموعد المحدد، وتشكر المجموعات الأخرى والدول الأعضاء على القيام بمثل ذلك. وكما في الماضي، تركز المجموعة بصفة خاصة على حماية ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، حتى تتمكن المنظمة من أداء دورها كأداة للتمكين من تحقيق خطة التنمية. وكما كان الحال من قبل، ترى المجموعة أنه ينبغي مواصلة إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد إلى مبدأ القدرة على الدفع. وأشار إلى أن المجموعة، رغم أن هذا المبدأ لا يزال يتأثر باختلال جوهري، ترى أن الإبقاء على عناصر المنهجية الحالية لإعداد جداول الأنصبة المقررة هو في الوقت الحاضر أفضل قرار بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

123 - واستطرد قائلا إن المجموعة تؤكد مرة أخرى على القيمة التي توليها للإصلاح، حيث إن الرغبة في ضمان فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق الغرض المنشود هي رغبة عدد واسع النطاق من البلدان. فلا بد من هيكلة المنظمة على النحو المناسب لتمكينها من الوفاء بولاياتها المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي على نحو كامل. وتشير المجموعة أيضاً إلى أن دورة الميزانية الحالية هي آخر فترة تجريبية للميزنة السنوية، ويعني ذلك ضرورة إجراء مناقشات واتخاذ قرارات بشأن الممارسة في المستقبل. وأعرب عن ثقة المجموعة أن تستند المناقشة إلى الحقائق والدروس المستفادة، وأن يُتقيد بالقواعد التي تحكم تخطيط البرامج وإعداد الميزانيات، مع احترام صلاحيات الجمعية العامة.

124 - ومضى يقول إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن في عام 2021 مرة أخرى من تزويد الجمعية العامة بتوصيات تتناول الخطة البرنامجية كلها، وضاع وقت ثمين، مرة أخرى، في تقرير كيفية معالجة هذه البرامج. وتأمل المجموعة أن يوفر القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء التوجيه الكافي لتقديم أي برامج مفتوحة متبقية لتتظر فيها اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة؛ وينبغي لها أن

والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والإعانات المقدمة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وأضاف أن المجموعة تقدر بصفة خاصة زيادة الموارد المخصصة لحساب التنمية والإصلاحات الرامية إلى مواومة الأهداف الاستراتيجية لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بشكل أوثق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

131 - وأردف قائلاً إن المجموعة، رغم تقديرها للنتائج الموضوعية المتعلقة ببعض بنود جدول الأعمال، لا يزال لديها بعض الشواغل. ففيما يتعلق بخطة استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، أعرب عن أسفه لأن أفريقيا، وهي قارة تضم 54 دولة عضواً في الأمم المتحدة وسكاناً شباباً ذوي حيوية معظمهم دون الثلاثين من العمر، لم تشهد سوى استثمارات تبلغ نحو 600 مليون دولار، وهو مبلغ لا يمثل سوى 1 في المائة من الحافطة الإجمالية لصندوق المعاشات التقاعدية. وزاد على ذلك أن المجموعة، رغم تقديرها للجهود التي بذلت في السنوات الثلاث الماضية لتغيير هذا الوضع، فإنها ترجو أن يزداد مستوى استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية التي يمكن توجيهها إلى أفريقيا بطريقة تعود بالنفع على الطرفين.

132 - وتابع يقول إن المجموعة، إيماناً منها بأن المعاملة العادلة والمتكافئة دعامة من دعائم الأمم المتحدة باعتبارها منظمة متعددة الثقافات، أصيبت بالدهشة وساورها الحزن إزاء مستوى القلق الذي أعربت عنه اللجنة بشأن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، حيث لا يزال عدد من كبار الموظفين، كلهم من أفريقيا، في إجازة إدارية منذ خمسة أشهر. وذلك أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة الطويل، ولا يمكن للمجموعة إلا أن تفسره كدليل على المعاملة التمييزية. وأفاد بأن وفداً من السفراء الأفارقة قد التقى مع الأمين العام بتكليف من المجموعة وأشار في ضوء استنتاجات فريق تقصي الحقائق إلى الاعتقاد بأن الموظفين الأفارقة تعرضوا للإهانة والتخويف والتهميش والمضايقة علناً. وبما أن هؤلاء الموظفين أعيدوا إلى ديارهم حتى كانون الثاني/يناير 2022، فقد بلغ مجموع إجازاتهم الإدارية حتى الآن ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، منذ وقف هؤلاء الموظفين عن العمل، لم يستقبل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أي موظفين دائمين أو حتى مؤقتين آخرين، مما أثر في قدرته على تنفيذ ولايته. والمجموعة تحت الأمين العام مرة أخرى على كفاءة تسوية المسائل من هذا النوع بسرعة.

وفعالة تماماً أثناء العام الثالث والأخير من تجربتها. فقد زادت دورة الميزنة السنوية المنظمة كفاءة وسرعة ومرونة، مما أتاح تقليص الفجوة الزمنية بين إنشاء الولايات وتخصيص الموارد لتنفيذها. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى استعراض دورة الميزانية في عام 2022، مشيراً إلى أن دورة الميزنة السنوية قد حسّنت بشكل كبير قدرة الأمم المتحدة على التصدي للجائحة.

128 - وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يكرر تأكيد التزامه القوي بالتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء، وهو مبدأ يجب أن يظل أساساً لعمل اللجنة. وللتوصل إلى توافق الآراء، لا بد أن ينخرط جميع الأعضاء، بحسن نية وبروح الزمالة والتعاون البناء، في السعي إلى اتخاذ مواقف مشتركة يمكن أن يؤديها الجميع، حتى عندما لا تتوافق تلك المواقف مع الخيارات الفردية التي تفضلها الدول الأعضاء. وأوضح أن القرارات، التي اتخذت في وقت مناسب من الدورة والمتعلقة بتخطيط البرامج أو جداول الأنصبة المقررة، تبين أن للجنة القدرة على التوصل إلى اتفاق حتى بشأن المسائل الفنية المعقدة ذات التداعيات السياسية الهامة.

129 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يعرب لذلك عن قلقه إزاء الاتجاه الجديد المتمثل في عجز اللجنة عن سد الفجوات بين الآراء المتباينة. ففي عدد متزايد من الحالات، أصبحت تلجأ إلى اتخاذ ما يطلق عليه "القرارات الهيكلية" أو "الصياغة المتفق عليها"، ونتيجة لذلك، فهي لا تقدم مزيداً من التوجيه السياسي للأمانة العامة بشأن تنفيذ الولايات. وترتكز نوعية قرارات اللجنة على قدرة أعضائها على التفاهم والالتفاف حول حل وسط معقول. ولذلك، فمن الضرورة الملحة أن تستعيد اللجنة تلك القدرة، وإلا فسوف تواجه خطر الدوام في الوضع الراهن، فتصبح مجرد جهاز فرعي للخبراء التقنيين. وينبغي أيضاً أن تنتظر اللجنة في أساليب عملها، وأن تجد سبلاً لبدء عملها الجوهري في وقت مبكر خلال الدورات.

130 - السيد إيبوا إيبونغيه (الكاميرون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تود أن تشكر الرئيس والمكتب على ضمان اختتام الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين بنجاح في ظل الظروف الصعبة للغاية الناجمة عن القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، حيث نظرت اللجنة في عدد من البنود الهامة من جدول الأعمال، بما في ذلك الميزانية البرنامجية، وجداول الأنصبة المقررة،

133 - وأعرب عن شعور المجموعة بالإحباط أيضا لأن نتيجة مناقشة اللجنة للبعثات السياسية الخاصة تشكل حدا أدنى، وتتناولها فقرة "هيكليّة - زائد"، وذلك رغم أن المجموعة بذلت قصارى جهدها وشاركت مشاركة حقيقية وتعاونت تعاوننا كاملا مع الجهات المعنية. وللمرة الثانية على التوالي، ترسل الجمعية العامة إشارة سياسية مفادها أن هذه الآليات المهمة، التي تركز على صون السلام والأمن الدوليين، يمكن أن تعمل دون أي اهتمام أو توجيه خاصين من الدول الأعضاء. فالمرة الواحدة استثناء، والثانية مصادفة، ولكن الثالثة قد تدل على خطة منظمة. ورأى أن اعتماد الصياغة، بغض النظر عن مستوى الموارد المالية المعنية، وحرمان الدول الأعضاء من القدرة على اعتماد فقرات بشأن السياسة العامة، أسلوب عمل غير متوقع، لا سيما بالنسبة لهذا البند المهم من جدول الأعمال. وترى المجموعة أن النظر في مسائل أخرى غير توفير الموارد للرجال والنساء، الذين يشكلون في بعض الأحيان الحاجز الأخير أمام الفوضى، ينبغي أن يبقى خارج مناقشة اللجنة لميزانيات البعثات السياسية الخاصة.

136 - وأردف قائلا إن وفد بلده، إذ يرحب باختتام الجزء الرئيسي من الدورة في الموعد المحدد، يشير إلى أن هذه الدورة لم تخل من التحديات. فلا تزال اللجنة الخامسة تواجه صعوبات بسبب التأخر في تقديم الوثائق، بما فيها عدة تقارير للأمين العام وبيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. والتأخيرات ذات الصلة تؤثر سلبا في قدرة اللجنة على اختتام المناقشات في الوقت المناسب. وأعرب عن قلق وفد بلده أيضا إزاء تزايد عبء عمل اللجنة الاستشارية، الذي يسهم كذلك في تأخير عمل اللجنة، ومن ثم فإنه يدعو إلى مراجعة الترتيبات التشغيلية للجنة الاستشارية وشروط خدمتها، لتحسين هذه الهيئة والمساعدة على أداء دورها الحاسم في مساعدة اللجنة الخامسة. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

137 - وأعرب عن سرور وفد بلده أن يرى في وقت مبكر من الدورة الحالية صياغة مشاريع القرارات بشأن جدول الأُنصبة المقررة والميزانية البرنامجية وتخطيط البرامج، وشكر جميع الوفود على عملها الجاد وجهودها المتبادلة لاختتام مناقشة تلك البنود بسرعة. وفي الوقت نفسه، أعرب عن قلقه إزاء عجز اللجنة عن التوصل مبكرا إلى توافق في الآراء بشأن ما كان، وينبغي أن يظل، بنودا غير مثيرة للجدل من جدول الأعمال، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر ونظام أوموجا. وأضاف أن وفد بلده يعتقد اعتقادا قويا أن بإمكان اللجنة الخامسة أن تجد أرضية مشتركة وتتخذ قرارات صعبة على أساس توافق الآراء، وهو مبدأ يجب أن تواصل اللجنة الاسترشاد به في عملها. واللجوء المتزايد إلى القرارات الهيكلية مثل القرارات التي نراها في الدورة الحالية يشكل سابقة مثيرة للقلق، ويجب ألا يصبح هو القاعدة.

138 - وأردف قائلا إن وفد بلده، كما أوضح في وقت سابق من الجلسة الحالية، يقف إلى جانب إسرائيل في رفض الولاية غير المسبوقة المفتوحة المدة للجنة التحقيق، وسيواصل معارضتها والسعي إلى إثارة نقاش بشأن ولايتها. ويمكن لإسرائيل أن تواصل التعويل على بذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لحمايتها من النقد التمييزي وغير المتوازن، سواء في مجلس حقوق الإنسان أو في أي هيئة أخرى من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

134 - وأتبع ذلك بالقول إن المجموعة تود الإشارة إلى أن التأخر في تقديم وثائق العمل لا يزال يعوق قدرة اللجنة على أداء مهامها. وإضافة إلى ذلك، تعرب المجموعة عن أسفها لأن اللجنة، إلى جانب مواجهتها لضيق الوقت، تجتمع للمرة الثالثة على التوالي في ظل ظروف اختل فيها تطبيق مبدأ تعدد اللغات، الذي يشكل جزءا من جوهر ترتيبات عمل المنظمة. فقد شهدت المجموعة انخفاضاً شديداً في مشاركة الوفود المكونة لها خلال المراحل الحرجة من عمل اللجنة، بما في ذلك الاجتماعات المخصصة للأسئلة والأجوبة وإعداد الصياغة، نتيجة لعدم توافر الترجمة الفورية. وفي الماضي، طُرحت هذه المسألة المثيرة للقلق في كل جزء من الدورة دون جدوى. ومن الصعب جدا أن نرى أن تعبير المجموعة عن قلقها لم يحظ بدرجة عالية من الأهمية.

135 - السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه، رغم أن الطفرة الجديدة لكوفيد-19 في نيويورك قد واصلت عرقلة عمل اللجنة وإجبارها على اتباع أساليب عمل مختلطة، أثبتت الوفود مرة أخرى التزامها بعمل اللجنة والأمم المتحدة في الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين. فبفضل استخدام التكنولوجيا والتزام جميع الوفود، تمكنت اللجنة مرة أخرى من النظر في البنود الحاسمة في برنامج عملها بعقد اجتماعات بالحضور الشخصي واجتماعات افتراضية.

رغبته في أن يشكر وفود الدول الأعضاء، وكذلك المجموعات الإقليمية، على تعاونها.

143 - السيد تومويا ياماغوشي (اليابان): قال إن الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين كان استثنائياً من نواح كثيرة، نظراً لأن اللجنة اضطرت، كما في العام السابق، بسبب جائحة كوفيد-19 إلى إجراء معظم مداولاتها على الإنترنت. وأعرب عن رغبته في الإشادة بجميع الوفود لأنها لم تدخر أي جهد لمناقشة البنود الهامة لجدول الأعمال مناقشة مستفيضة والتوصل إلى اتفاق بشأنها، بما في ذلك الميزانية البرنامجية، وتخطيط البرامج، والبعثات السياسية الخاصة، وداول الأنصبة المقررة. وقال إن وفد بلده يرحب بتمكّن اللجنة من اعتماد ميزانية برنامجية من شأنها أن تتيح للمنظمة تنفيذ ولاياتها بمزيد الفعالية والكفاءة والسرعة. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، قال إن اليابان على ثقة من أن شفافية الميزانيات المقترحة المقبلة وإمكانية التنبؤ بها ستتحسن في عدد من الجوانب بما يشمل ما يعرف بـ "الإضافات"، بما في ذلك التقديرات المنقحة المتعلقة بأنشطة مجلس حقوق الإنسان، ومشاريع التشييد.

144 - ومضى يقول إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن جداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلام كان من أهم نتائج الدورة. وبينما يوجد اختلاف كبير بين الدول الأعضاء في تصورها للنتيجة المرجوة في هذا الصدد، فإن اليابان ترحب ترحيباً صادقاً بالتوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن جداول الأنصبة المقررة، التي تشكل العمود الفقري للأمم المتحدة. وأعرب عن رغبة اليابان في تجديد التزامها الصادق بالوفاء بالتزاماتها المالية وإعادة تأكيده.

145 - وانتقل إلى الحديث عن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن اليابان ترحب بالدعم الذي قدمته الجمعية العامة لخطة الإصلاح المتعلقة بالحوكمة التي وافق عليها مجلس المعاشات التقاعدية، والتي تشمل تحسين هيكل الصندوق وزيادة كفاءته، وعقد اجتماعات بصورة أكثر تواتراً، وتحسين الانضباط من خلال وضع سياسة أخلاقية، وأنها على ثقة من أن تنفيذ الخطة سيجعل مجلس المعاشات التقاعدية أكثر قدرة على خدمة المصالح الفضلى للمستفيدين منه. وأضاف أن اليابان ستواصل اهتمامها بهذه المسألة في عام 2022.

139 - السيد المحص (مصر): قال إن وفد بلده يرحب خاصة بالنجاح في توفير الموارد اللازمة لمكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إذ يعتقد اعتقاداً راسخاً أن المجتمع الدولي لن يتمكن من الوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ما لم يدعم الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب، لا سيما في أفريقيا وبصفة خاصة أثناء جائحة كوفيد-19 الحالية.

140 - وأعرب عن تقدير وفد بلده لإنجاز اعتماد مشروع القرار بشأن تخطيط البرامج، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق وتكثيفه. وأضاف أن مصر، في السياق ذاته، تتطلع إلى الاستعراض المقبل لفترة تجريب دورة الميزانية السنوية، وتواصل تأييد النهج الذي يتبعه الأمين العام، واثقة من أن الدروس المستخلصة سيستفاد منها لزيادة تحسين عملية الميزنة. وأضاف أن وفد بلده يرحب باختتام مناقشة جداول الأنصبة المقررة بنجاح، ويعتقد أنه ينبغي أن تظل قائمة على مبدأ القدرة على الدفع. ورأى أن توافق الآراء بشأن الإبقاء على عناصر المنهجية الحالية لإعداد جداول الأنصبة المقررة هو أفضل قرار بالنسبة للمنظمة وأعضائها.

141 - وأردف يقول إن اختتام مناقشة عدد من بنود جدول الأعمال بنجاح وفي وقت مبكر كان نتيجة لما أبدته جميع الوفود والأمانة العامة من روح بناء وجد في العمل وتقان شديد، واستعدادها لمد الجسور والشروع في المناقشة من نقطة انطلاق معقولة، بهدف التوصل إلى غاية نهائية معقولة أيضاً. وأعرب عن افتخار وفد بلده بالانتماء إلى مجموعة الدول الأفريقية، التي أبدت قيادة مثالية ومدت يدها، ودعت القوى العالمية إلى مجلس أفريقي لمناقشة الأفكار وتبادلها وإيجاد الحلول، وذلك حتى عندما امتدت الاجتماعات إلى ساعات متأخرة حول مسائل غاية في الأهمية مع ضائلة توقعات النجاح. كما أثبتت إيمانها القوي بتعددية الأطراف بتقديمها تنازلات تتعلق بأولوياتها العليا في مشروع القرار المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة من أجل تمكين اللجنة والمنظمة من تخصيص الموارد اللازمة في الوقت المحدد ودون تأخير.

142 - السيد فيلاسكيز كاستيو (المكسيك): قال إن اللجنة الخامسة قدمت، في السنة الثانية من جائحة كوفيد-19، مثالا لما يمكن تحقيقه من خلال الجهد المشترك بروح العمل الجماعي. إذ تمكنت من توفير الموارد التي تحتاجها المنظمة من أجل الوفاء بولاياتها. وأعرب عن

الدورة. وأضاف أن البرازيل ترى أن المنهجية متينة، وتستند إلى معايير موضوعية، وتسفر عن نظام عادل ومتوازن لقسمة نفقات الأمم المتحدة. وأعرب عن رغبة وفد بلده التشديد على أن جدول الأُنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي ألا يستخدم آلية مالية تعرقل من خلالها مشاركة البلدان النامية بوصفها أعضاء في مجلس الأمن.

150 - واسترسل قائلاً إن البرازيل تتطلع إلى أن تناقش في الجزء الرئيسي من الدورة المقبلة استعراض التغييرات في دورة الميزانية، بما في ذلك التغييرات المتصلة بتسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها. وختم كلمته بالقول إن البرازيل تأمل، تحقيقاً للمصالح الفضلى للمنظمة، في أن يكون التحليل الدقيق الأساس الذي يستند إليه في اتخاذ أي قرار.

151 - السيد نيمور (جزر البهاما): قال إن وفد بلده يود بصفة خاصة أن يعرب عن تأييده لتوافق الآراء الذي توصلت إليه اللجنة بشأن جدول الأُنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. وأضاف أن وفد بلده، بالرغم من ترحيبه بالإنجازات التي حققتها اللجنة في هذا الصدد خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين، فإنه يود أن يسلط الضوء على بعض الشواغل. وكما يعلم أعضاء اللجنة دون شك أن جزر البهاما ومنطقة البحر الكاريبي بشكل أعم تبقى من بين أكثر المناطق تأثراً من الناحية الاقتصادية بالحالة الصحية وما يتصل بها من عمليات التكيف الهيكلي الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فالمنطقة ليست معرضة بصورة استثنائية لأوجه الضعف الخارجية المنشأ فحسب، بل إنها تتأثر بشدة بالجائحة، وستكون من أكثر المناطق تأخراً في تحقيق التعافي أو العودة إلى الحالة الطبيعية. ونتيجة لذلك، فإن وفد بلده يود أن يعرب عن قلقه إزاء المقترحات التي قدمها البعض بشأن نقل عبء الميزانية إلى البلدان الأقل نمواً، بما فيها بلده. واستدرك قائلاً إن وفد بلده، مع ذلك، مسرور بقرار الإبقاء على الوضع الراهن، بالاحتفاظ بجدول الأُنصبة المقررة الحالي، ويعرب عن أمله في أن يتخذ أعضاء اللجنة في المستقبل نهجاً يكون أكثر مراعاة للالتزامات ومسؤوليات كل دولة عضو وأكثر توازناً تجاهها.

152 - ومضى يقول إن جزر البهاما تود أن تكرر تأكيد إيمانها بالمبدأ الأساسي المتمثل في المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة عن تمويل عمليات حفظ السلام، في ضوء القدرات والامتيازات الخاصة لأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولذلك فإن وفد بلده يتشبث بمبدأ

146 - وفيما يتعلق أيضاً بالإجراءات المقبلة، قال إن وفد بلده يود أن يكرر تأكيد ضرورة مواصلة اللجنة الخامسة استعراض أساليب عملها، بهدف إجراء مناقشة أكثر كفاءة وفعالية. ونظراً للأهمية القصوى التي تكتسبها الممارسة الراسخة منذ زمن طويل في اللجنة الخامسة، والمتمثلة في التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء، فإن وفد بلده يحث جميع الدول الأعضاء على المضي قدماً بروح توفيقية وتجديد التزامها بالتفاوض بصورة بناء وببنية حسنة. وختم بيانه بالقول إن وفد بلده لن يذخر جهداً للمشاركة في المناقشات الرامية إلى تحسين أساليب العمل هذه، مع مراعاة الدروس المستخلصة من الدورات السابقة على أكمل وجه.

147 - السيد بوجيو بادوا (البرازيل): قال إن وفد بلده يود أن يشيد بما بذله الرئيس والمكتب وأمانة اللجنة واللجنة الاستشارية من جهود مكنت اللجنة من التوصل إلى عدد من القرارات الحاسمة خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين، وهو ما أدى إلى تحسين أداء المنظمة، والأهم من ذلك كله، إلى تزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها. وأضاف أن اللجنة حددت، من خلال عملية بناء التوافق في الآراء بشأن الميزانية، المجالات التي يمكن فيها تطبيق تخفيضات الموارد بصورة رشيدة، بما يكفل تمكن المنظمة من تنفيذ الولايات بكفاءة أكبر، وتقادي الممارسة غير السليمة المتمثلة في التخفيض لمجرد التخفيض. وأبرز أن الزيادة في موارد حساب التنمية للسنة الثانية على التوالي إنجاز هام من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان النامية.

148 - واسترسل قائلاً، فيما يتعلق بتخطيط البرامج، إن اللجنة حسنت بشكل كبير الإطار الذي تشارك من خلاله الهيئات ذات الصلة في الجمعية العامة في جميع مراحل عملية إعداد الميزانية. إذ أوضح أعضاء اللجنة ضرورة أن تشارك جميع اللجان الرئيسية مشاركة نشطة في المناقشات المتعلقة بمجالات خبرتها، لا سيما عندما لا تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق في الآراء. ومنحت اللجنة، أيضاً، لجنة البرنامج والتنسيق مزيداً من الفرص لاتخاذ إجراءات بناءة عن طريق السماح لها بمواصلة المداولات لأسبوع إضافي في عام 2022.

149 - ومضى يقول إن البرازيل ترحب بصفة خاصة بقرار اللجنة الإبقاء على المنهجية المتبعة فيما يخص جداول الأُنصبة المقررة، كما ترحب بالتوصل إلى ذلك القرار بتوافق الآراء وفي وقت مبكر من

على تنقيح العملية والنتائج ذات الصلة بجدول الأنصبة المقررة. وأعرب عن رغبة وفد بلده في تذكير الأعضاء الآخرين في اللجنة بأن الحد الأقصى والحد الأدنى للميزانية مفهومان سياسيان، وهما، من ثم، يجعلان التحليل التقني للجنة مشوباً بالذاتية. وتمزج المنهجية الحالية بين التعويض عن العنصر التصاعدي (القدرة على الدفع) والتعويض عن العنصر التنازلي (خصم الديون). وقد ثبت أن القدرة على الدفع مفهوم يصعب قياسه كمياً، إذ يستند إلى الثروة والدخل، لا إلى الرفاه الاقتصادي ويسر التكاليف. وعلاوة على ذلك، يفرض معدل التخرج الذي يتراوح بين 3 و 6 سنوات فارقاً زمنياً لا يوفر النسبية والمرونة المطلوبتين ليؤخذ في الاعتبار، على نحو كاف، الأثر المدمر لكوفيد-19 على اقتصادات بلدان مثل جزر البهاما، والاقتصادات المفتوحة التي تعتمد على السياحة والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القريب إلى المتوسط.

156 - وأردف قائلاً إنه نظراً لتكرار تطبيق منهجية الأمم المتحدة واستخدامها في وكالات أخرى متعددة الأطراف، فلا بد من توشي قدر أكبر من الحرص. ويجب أن تتسم أي صياغة أو بديل بالقابلية للبلورة وللتحويل وتكون قائمة على حقائق اقتصادية مؤهلة. وإذا أرادت اللجنة أن تجري تعديلات موضوعية ومجدية على جداول الأنصبة المقررة، فمن المناسب أن تخضع جميع العناصر للاستعراض. وختم كلمته بحث أعضاء اللجنة على ألا تغيب أبداً عن أذهانهم حقيقة أن مداوات اللجنة وقراراتها ليست أكاديمية؛ بل هي تخلف أثراً حقيقياً على المواطنين وعلى أداء المنظمة وعلى تصور الدول الأعضاء لشرعية الأمم المتحدة وقيمتها المضافة.

157 - السيد عبد الرحمن (إندونيسيا): قال إن الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين شكل تحدياً خاصاً للجنة. فعلى الرغم من القرارات التي يتعين على اللجنة اتخاذها، فإنها نجحت في تجاوز خلافات الدول الأعضاء وسعت إلى تحقيق النتيجة الأكثر معقولة طوال مداواتها. ويعود هذا النجاح إلى التزام أعضاء اللجنة القوي بروح تعددية الأطراف. وإندونيسيا ملتزمة، كما كانت دائماً، بالمشاركة البناءة في التوصل إلى نتائج ناجحة وفي الوقت المناسب.

158 - ومضى يقول إنه يجب على الدول الأعضاء، بغية تعزيز عمل اللجنة، أن تعترف بالدروس والتحديات الناجمة عن الجزء الرئيسي من الدورة. وقال إنه من المؤسف أن لجنة البرنامج والتسيق لم تستطع

عدم تصنيف أي بلد نام ليس عضواً دائماً في المجلس في أي مستوى يفوق المستوى جيم. وعلى سبيل التوضيح، شهدت جزر البهاما زيادة في أنصبتها المقررة لحفظ السلام تجاوزت خمسة أضعاف على مدى العقدين الماضيين. وقال إن بلده ملتزم بدور المنظمة في حفظ السلام وبالمسؤولية الجماعية للدول الأعضاء عن الحماية. واستدرك قائلاً إنه على الرغم من ذلك، يجب أن يواصل حفظ السلام مراعاة الحقائق والاحتياجات داخل منطقة البحر الكاريبي، وفي هذا الصدد، فإن جزر البهاما تؤكد دعمها لتمديد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

153 - وانتقل إلى الحديث عن الطريقة التي تعالج بها القدرة على الدفع والمسؤولية المتباعدة داخل المنظمة قائلاً إنها تحدد أيضاً الكيفية التي تعالج بها المنظمة الإطار الأوسع لتمويل التنمية. وواصل قائلاً إن وفد بلده يكرر تأكيد موقفه الثابت بأن الدخل القومي الإجمالي، بوصفه المقياس المركزي لتقييم التنمية ينبغي ألا يكون العنصر الرئيسي في تحديد مستوى الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. ومن ثم، فإن وفد بلده يدعو إلى إجراء استعراض يكون بمثابة فرصة للدول الأعضاء لصياغة جدول للأنصبة المقررة يتميز بالنسبية والملاءمة، ويكون قادراً على مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة عضو، متجاوزاً المقياسين الماليين/الاقتصاديين غير المنصفين المعتادين، المتمثلين في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. وقال إن وفد بلده يدعو الأمم المتحدة إلى أخذ زمام المبادرة في إحداث ثورة في كيفية قياس التقدم و/أو في تحديتها، واستنباط مؤشر أو مؤشرات ذات صلة بالسياق.

154 - واسترسل قائلاً إن التنمية هي العدسة المهيمنة أو الفئة المميزة التي توصف من خلالها الدول الأعضاء، التي تعرّف بأنها إما متقدمة النمو أو ناقصة النمو/أقل نمواً. وأضاف أن وفد بلده يقترح استخدام مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد بوصفه مؤشراً أكثر إنصافاً وشمولاً لمستوى التنمية واحتياجاتها. ويمكن استخدام هذا المؤشر في إطار المنهجية المعتمدة لتحديد الأنصبة المقررة والاشتراكات. وأشار إلى أن جزر البهاما تتعهد بإقامة وتنفيذ مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد في غضون الأشهر الاثني عشر المقبلة، متشياً مع الالتزام الذي قطعه الأمين العام.

155 - واستطرد قائلاً إنه رغم تأييد وفد بلده مشروع القرار، فهو يعتقد أنه ينبغي معالجة بعض الاعتبارات التقنية بينما تواصل اللجنة العمل

163 - وختم كلامه قائلاً إن وفد بلده يعرب أيضاً عن ارتياحه لموافقة الجمعية العامة على أن تقيم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية شراكات فيما بينها بشأن قضايا التنمية، والقضايا الإنسانية، وقضايا السلام والأمن الأكثر إلحاحاً في القارة، بالنظر إلى الفائدة من توحيد العمل وتجنب ازدواجية الجهود من أجل تحقيق أقصى قدر من المكاسب.

164 - السيد تشنغ لي (الصين): قال إن وفد بلده يرحب بإنجاز أعمال اللجنة الخامسة في الوقت المناسب في الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين، وبروح التعاون التي سادت حتى وإن لم تتحقق التوقعات الفردية فيما يتعلق بالعديد من بنود جدول الأعمال. ووافق أعضاء اللجنة على الميزانية العادية وجدول الأنصبة المقررة مع مراعاة شواغل بعضهم البعض أثناء المشاورات. وأشار إلى أن المكاسب تحققت بشق الأنفس، وأعرب عن أمل الصين في أن يتسم العمل المقبل للجنة بدرجة أقل من التسييس وباستمرار الروح المهنية والسلوك البناء.

165 - وأضاف قائلاً إنه مع استمرار انتشار جائحة كوفيد-19، ينبغي للمنظمة أن تدعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وأن تنفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن تعالج بشكل إيجابي شواغل البلدان النامية، وأن تضمن توفير ما يكفي من الموارد المتصلة بالتنمية. وختم قائلاً إن وفد بلده يأمل أن تبذل الأمانة العامة جهوداً أكبر لمتابعة تخصيص الموارد واستخدامها على نحو رشيد ومعقول، وتعزيز إدارة الأداء ورصده، والاستفادة من جميع التمويل الذي تقدمه الدول الأعضاء.

166 - السيد كروكر (المملكة المتحدة): قال إنه على الرغم من التحديات، بما في ذلك المخاطر المستمرة التي تمثلها جائحة كوفيد-19، فقد أكملت اللجنة دورتها في الوقت المناسب، على النقيض من العام السابق حيث أنهت في وقت متأخر على غير العادة، وهو ما تسبب في عرقلة عمليات المنظمة. إلى جانب ذلك، تغلبت اللجنة على الصعوبات التي نشأت عن تأخر التقارير الواردة من كل من الأمين العام واللجنة الاستشارية. وتشكل هذه التقارير أساس مناقشات اللجنة، ولذلك فمن الأهمية بمكان تقديم تقارير عالية الجودة وقائمة على الأدلة في الوقت المناسب.

167 - ومضى يقول إن وفد بلده، وإن كان يرحب باختتام الدورة في الوقت المناسب، إلا أنه يشعر بخيبة الأمل إزاء عجز اللجنة، لدى نظرها في جداول الأنصبة المقررة، عن معالجة العيوب التقنية التي

تقديم توصيات بشأن جميع الخطط البرنامجية. وتعتقد إندونيسيا أن هناك مجالا كبيرا للتحسين، وأن بإمكان لجنة البرنامج والتنسيق أن تعزز قدراتها. ومن شأن تحسين أداء لجنة البرنامج والتنسيق أن يسهم إسهاماً كبيراً في زيادة كفاءة وفعالية عمل اللجنة الخامسة.

159 - وفيما يخص المسائل المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، قال إن إندونيسيا تؤكد دعمها للجهود الجماعية الرامية إلى الحفاظ على مبدأ القدرة على الدفع عند صياغة المنهجية ذات الصلة. فمن شأن استخدام هذا المبدأ أن يمكن جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن ظروفها الوطنية، من المشاركة الكاملة في عملية اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الاتفاق على الإبقاء على المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة هو إنجاز حقق مكاسب لجميع الأطراف المشاركة في مداولات اللجنة.

160 - وواصل قائلاً إن من الإنجازات الأخرى التي ترحب بها إندونيسيا الاتفاق الثابت على منح الأونروا الموارد التي طلبها الأمين العام. وستظل إندونيسيا في طليعة كل مناقشة دولية تدعم شعب فلسطين، وتأمل أن تتمكن الأونروا من الاستفادة المثلى من مواردها لتوفير الإغاثة للاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على دعمها.

161 - وختم كلمته بالقول إن وفد بلده يعتقد أن الفضل في اختتام أعمال اللجنة في الوقت المناسب يعود لمرونة الدول الأعضاء، ولترجع التسييس في مداولات اللجنة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتكرر هذه الممارسة في اللجنة في المستقبل.

162 - السيد ممالان (بوتسوانا): قال إن وفد بلده يرحب بما حققته اللجنة من إنجازات في الدورة الحالية. وأضاف أن وفد بلده يعتبر اعتماد ميزانية تتناسب مع ولاية المنظمة أمراً في غاية الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بركيزة التنمية، نظراً لاهتمام بوتسوانا، بوصفها عضواً في مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الدول الأفريقية، بحماية حساب التنمية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، وميزانيات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والأونروا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وإدارة التواصل العالمي؛ ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مجلس حقوق الإنسان. غير أن المحاولات التي كانت ترمي إلى إلغاء تمويل عدد من الولايات المتفق عليها بالكامل ينبغي أن تشكل مصدر قلق كبير للجميع. فذلك لا يقوض أهمية حقوق الإنسان فحسب، بل يقوض أيضا قرارات هيئة منتخبة تابعة للأمم المتحدة. واللجنة الخامسة مسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، لا عن إعادة التفاوض بشأن الولايات، أو السعي إلى تقويضها من خلال خفض مخصصات الميزانية بالكامل. وقال إنه يود الإشارة إلى أنه، على الرغم من تصويت المملكة المتحدة، في مجلس حقوق الإنسان، ضد إنشاء لجنة التحقيق المتصلة بالأرض الفلسطينية المحتلة بسبب شواغل تتعلق بنطاق ولايتها، فإن بلده وافق على تمويل تلك اللجنة وإن كان لا يزال يساوره قلق بهذا الشأن. وأعرب عن أسف المملكة المتحدة مرة أخرى للاضطراب إلى التصويت للموافقة على الولاية الهامة للألية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

172 - وختم كلامه مشيراً إلى أن وفد بلده كان يحذو أمل في أن يعقد جزء أكبر من الدورة بالحضور الشخصي. إلا أن الرئيس والمكتب اتخذوا القرار الصحيح، وإن كان صعباً، بالإجماع عن ذلك بسبب الشواغل الصحية. وهذا تنكير بما يواجه الجميع من صعوبات أثناء القيام بعملهم.

173 - السيدة بولارد (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): قالت إنها تود أن تشكر الرئيس والمكتب وجميع الوفود على إنهاءهم مناقشة الميزانية في الوقت المناسب، وهو إنجاز أمكن تحقيقه بفضل ما تكبده أعضاء اللجنة من عمل شاق وما أظهره من مرونة جديرة بالثناء ومن تعاون قوي. إن التوصل إلى اتفاق قبل عيد الميلاد مفيد للغاية للأمانة العامة وهي تخطط لأنشطة السنة التالية، ويعني أن بإمكانها أيضاً أن تكمل مهامها في نهاية العام دون عوائق وعلى نحو فعال.

174 - الرئيس: أعلن أن اللجنة الخامسة اختتمت أعمالها خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة 12:40.

تشوب منهجية الميزانية العادية. وكان من شأن القيام بذلك أن يسفر عن تحديث المنهجية. وبدلاً من ذلك، احتفظ جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بخصم من المستوى جيم على الرغم من عدم وجود قاعدة أدلة تبرر ذلك. وأشار إلى أن وفد بلده يواصل دعوة الأطراف التي تستفيد من ذلك الخصم إلى التنازل عنه.

168 - وأعرب عن أسف وفد بلده أيضاً لأن اللجنة لم تؤيد، مرة أخرى، تأييداً كاملاً جميع الخطط البرنامجية المقترحة لعام 2022 التي اقترحتها الأمين العام. غير أن إدراك اللجنة ضرورة التصدي للتحديات التي تواجه لجنة البرنامج والتنسيق في الاضطلاع بعملها أمر إيجابي. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى الاستماع إلى مقترحات الأمين العام في هذا الصدد.

169 - واسترسل قائلاً إن وفد بلده، إذ يرحب باعتماد اللجنة ميزانية برنامجية سنوية توفر للمنظمة الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها الهامة على نحو كامل وبفعالية وكفاءة، يتطلع إلى أن يرى في مقترحات الميزانية المقبلة تقديرات للموارد أكثر واقعية وقابلية للتكيف، مع تركيز أكبر على النتائج. وهو يشجع الأمانة العامة على أن تكون طموحة وأن تستفيد من الدروس المستخلصة وتستخدم أساليب العمل الجديدة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 من أجل تنفيذ الولايات على نحو أفضل وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، أعرب عن سرور وفد بلده لتمكن اللجنة من تجاوز نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وتمكين الأمانة العامة من البدء في وضع طرق جديدة ومبتكرة للاضطلاع بمهام الدعم الإداري. ويرحب الوفد أيضاً بالدعوة التي وجهتها اللجنة إلى الأونروا لتحسين الحوكمة والرقابة الداخليتين، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ويتطلع إلى تلقي تحديث بشأن التقدم المحرز في مقترح ميزانية الأونروا المقبل.

170 - وأعرب عن أسف وفد بلده لعدم توصل اللجنة إلى نتيجة تفاوضية بشأن البعثات السياسية الخاصة، رغم أن المملكة المتحدة عملت جاهدة مع الشركاء المتفقين معها في الرأي لطرح العديد من الحلول الوسط. وهو يرحب بجهود الشركاء الذين شاركوا بشكل بناء. وقال إن وفد بلده، وإن كان يشعر بخيبة الأمل، يسلم بأن تدخل الرئيس كان ضرورياً في ظل هذه الظروف.

171 - واسترسل قائلاً إن المملكة المتحدة تعرب عن سرورها لأن اللجنة وافقت على توفير الموارد اللازمة للعمل الهام الذي يضطلع به